الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

دور المجتمع المدني في هندسة الأمن البيئي في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة " الماستر " في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالبة :
- **مرابط خديجة**

إشراف الأستاذة :
أ. كاية ريمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. خلالفة هاجر	أستاذ محاضر قسم –أ	رئيسا
أ. كاية ريـمة	أستاذ مساعد	مشرفا ومقررا
حفظاوي السعيد	أستاذ محاضر قسم –أ	مناقشا

السنة الجامعية 2025–2026

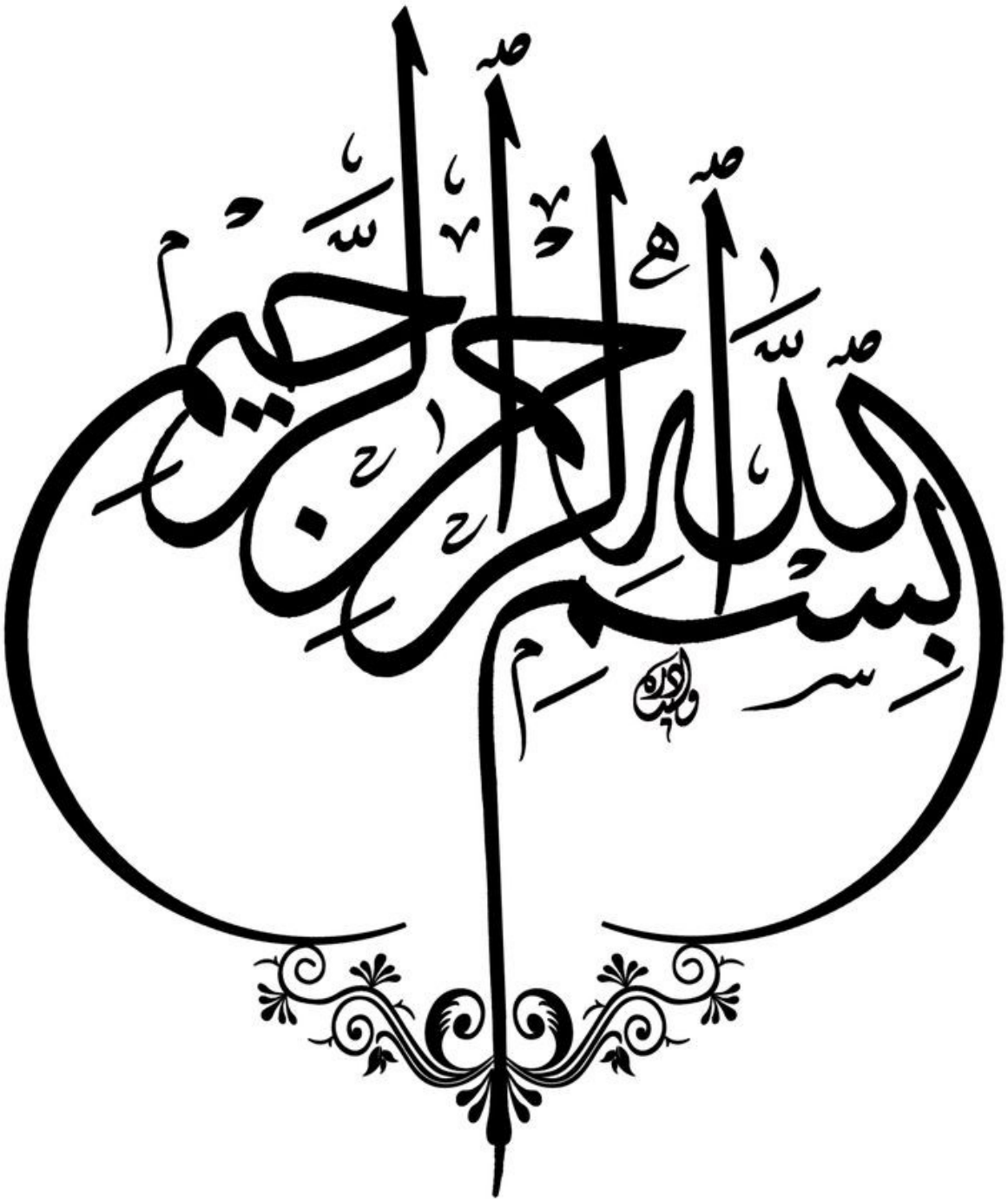
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام
هذا العمل المتواضع
أتوجه بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة " كاية
ريمـة" التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه
المذكرة وجميع توجيهاتها وملاحظاتها
كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر الى
أساتذتي بقسم العلوم السياسية.
جزاهم الله خيرا الى كل من ساعدني وقدم
لي يد العون

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا لمن لا يسعني شكرهما ورد جميلهما والدايا الكريمين.

والدي العزيز وأمي الحبيبة التي لم تبخل علي بالدعم ولا زمتني بالدعاء،

إلى من بهم أكبر وبوجودهم أسعد "إخوتي وأخواتي"

وأخص بالذكر نسرين وزوجها حسن وسمية

إلى زملائي بقسم العلوم السياسية وبالخصوص عثماني أحلام، وترقات محمد

إلى كل من يسعى ويجتهد.

2026

مقدمة

يعد الأمن البيئي من القضايا الأمنية غير التقليدية التي أسهمت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في توسيع وتعميق مفهوم الأمن، حيث أدى إلى انتقال الدراسات الأمنية من إطار أحادي يركز على الأمن العسكري إلى إطار تتعدد فيه القطاعات، وتتنوع فيه أبعاد الأمن، كما أنه جعل من الإنسان الوحدة المرجعية الأساسية للأمن بعدما كانت الدولة محور اهتمامه والمرجع الأساسي له.

فبعدما كان مفهوم الأمن يقتصر على حماية أراضي الدولة وحدودها من أي تهديد خارجي، إتسع ليشمل عديد المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتحديات البيئية، والتي جعلت كل من البيئة والإنسان محور لقضايا تتجاوز النطاق المحلي لتمتد إلى النطاق الوطني والدولي.

وتعد القضايا البيئية من التحديات البالغة التعقيد في الجزائر، إذ أنه لا يمكن التعامل مع قضية حمايتها وكذا إيجاد الحلول بالإعتماد على دور الجهات الوصية الرسمية أو على سن القوانين فقط .

ويعتبر المجتمع المدني ومن خلال دوره الوسيط والمركزي بين مؤسسات المجتمع والأفراد من أبرز قنوات المشاركة في تسيير الشأن العام ، حيث يسهل عملية التواصل و التنسيق بينهم لتجسيد الأهداف المسطرة المشتركة ، إضافة إلى تمكين الأفراد من المشاركة في النشاطات التطوعية بما يعزز دور الدولة ويساهم في بلوغ غايتها.

أولا: التعريف بموضوع الدراسة: تتناول هذه الدراسة موضوع "**دور المجتمع المدني في هندسة الأمن البيئي في الجزائر**" من خلال تبيان أهمية دور الجمعيات البيئية والحملات التطوعية في الحفاظ على العناصر البيئية والموارد الطبيعية، وكذا ضمان سلامة المحيط البيئي بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

- وتركز الدراسة على إسهامات المجتمع المدني في الجزائر في المجال البيئي من خلال الجمعيات والمنظمات البيئية من خلال التوعية و التحسيس و المشاركة الفعالة في معالجة المشاكل البيئية بالتعاون مع الدولة، وكذا أبرز التحديات التي تواجهه.

1-أهمية موضوع الدراسة: تتمحور أهمية موضوع الدراسة في:

- إبراز مستوى ودور مؤسسات المجتمع المدني، وإسهامها في تعزيز تحقيق الأمن البيئي.
- توضيح مكانة المجتمع المدني والدور الفاعل لمؤسساته من خلال نشر الوعي البيئي وترسيخ الثقافة البيئية.
- إبراز مدى خطورة التهديدات البيئية على الأمن البيئي و بقية الأمون الأخرى مما يعيق تحقيق التنمية المستدامة و السعي لمعالجتها خاصة بعدما أصبح لها بعد محلي ، وطني و عالمي .
- أن الموضوع يزاوج بين البعدين البيئي والمجتمعي، والذي محوره البيئة و الفرد وكيفية توفير الحماية والأمن لكليهما.

2-أسباب اختيار موضوع الدراسة :

تنحصر أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

أ- **فالأسباب الذاتية :**

- تكمن في كون الموضوع يندرج ضمن تخصص دراستنا و هي الدراسات الأمنية والإستراتيجية .
- الرغبة الشخصية لدراسة الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لتحقيق الأمن البيئي خاصة وأن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع الراهنة خاصة في ظل تصاعد حدة التهديدات البيئية التي تشكل خطر على الفرد والبيئة على حد سواء.

ب-**الأسباب الموضوعية:** فتتمثل في:

- تصاعد أهمية البعد البيئي كبعد مهم ضمن أبعاد التنمية المستدامة .
- تسليط الضوء على علاقة المجتمع المدني في الجزائر بالمجال البيئي بغية الكشف عن أدواره و إنجازاته و العراقيل التي تعيق عمله .
- الرغبة في معرفة جهود المجتمع المدني في الجزائر على المستوى الدولي خاصة في ظل عالمية بعض التهديدات البيئية المشتركة .
- تدعيم البحث العلمي بهذه الدراسة في مجال مساعي المجتمع المدني من جهة ، والمؤسسات الحكومية للدولة من جهة أخرى لحماية البيئة و تحقيق الأمن البيئي في الجزائر.

3-إشكالية الدراسة: تشهد الجزائر تزايد ملحوظ في التهديدات البيئية، والتي فاقمت من تأزم الوضع البيئي في ظل محدودية قدرة وإمكانيات الحكومة لموجابهة هذه التحديات، وأمام هذا الوضع برز المجتمع المدني كفاعل أساسي وداعم لجهود الدولة بهدف حماية البيئة، الأمر الذي يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم المجتمع المدني في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

1-ما المقصود بالمجتمع المدني؟

2-ما هو واقع الأمن البيئي في الجزائر في ظل التحديات البيئية المطروحة؟

3-ما هي التحديات التي تعترض المجتمع المدني الجزائري في أداء دوره على المستوى البيئي؟

4-فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في:

1. كلما كانت هناك فعالية وديناميكية للمجتمع المدني في التعاطي مع المشاكل البيئية كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر.
2. يتوقف تحقيق الأمن البيئي في الجزائر على مدى مساندة السلطات المحلية للمجتمع المدني ودعمها له من أجل إدارة الشؤون البيئية والبحث عن آليات فعالة لتفعيل دوره.
3. مثلت العوائق المالية وقلة التمويل أهم عوائق المجتمع المدني لتحقيق أهدافه على المستوى البيئي.

5-المقاربات المنهجية المعتمدة

إقتضت طبيعة هذه الدراسة استخدام توليفة من المناهج والأدوات المنهجية قصد تحصيل أكبر قدر من السلامة في النتائج تمثلت في:

أ- **المنهج التاريخي:** وهو منهج يساعد على دراسة ظاهرة تمتد جذورها من الماضي والتطورات التي رافقتها، حيث لا يكتفي بسرد الوقائع بل يساعد في تتبع تطورها التاريخي وقد تم اعتماده في الإطار المفاهيمي والنظري لتتبع التطور التاريخي للمجتمع المدني والأمن البيئي، وانتقاله من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع، وكذا تقديم تصور لمختلف المراحل والتطورات التي صاحبته.

ب- **المنهج الوصفي التحليلي:** وقد تم اعتماده لوصف واقع الأمن البيئي والمجتمع المدني في الجزائر، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما بخصوص دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد، والذي ينعكس بالإيجاب على حماية البيئة ومواجهة التحديات البيئية بصورة تشاركية لتحقيق الأمن للبيئة والفرد على حد سواء.

ج- منهج تحليل المضمون: وقد تم إعتماده لتحليل محتوى الوثائق و التشريعات والبرامج المتعلقة بالأمن البيئي في الجزائر، وكذا الكشف عن طبيعة الأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأمن البيئي، وتحديد مدى مساهمتها في نشر الوعي البيئي والمشاركة في مواجهة التحديات البيئية.

6-الأدبيات والدراسات السابقة:

استندت هذه الدراسة على مرجعيات أكاديمية تمثلت في جملة من الدراسات السابقة المتصلة إما بالموضوع أو بأحد متغيراته الرئيسية، نورد أهمها فيما يلي:

أ- دراسة لـ : **بختة لعطب** وردت في مقال بعنوان "**دور الجمعيات البيئية في ترسيخ مفهوم التربية البيئية و دعم الأمن البيئي من منظور القانون الجزائري**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، 2022، حيث أشارت فيه للدور المهم الذي تؤديه الجمعيات في مجال حماية البيئة، وهذا من خلال نشر الوعي والتربية البيئية، ووضعها كهدف تسعى كل جمعية بيئية لتحقيقه من خلال تحسيس الأفراد والجماعات بمدى أهمية العناصر البيئية والعمل على مساعدتهم لاكتساب المعارف والخبرات التي تمكنهم من التعامل معها بطريقة سليمة.

ب- دراسة لـ : **سمير حمياز** وردت في مقال بعنوان " **دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 02، 2021، حيث ركز من خلاله الكاتب على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كوسيط إجتماعي لتوعية المجتمع بمخاطر التهديدات البيئية وتأثيرها على سلامته وأمنه.

- **صعوبات الدراسة :** لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، ومن بين الصعوبات التي واجهت الباحث:

- نقص الدراسات الميدانية في موضوع الأمن البيئي.
- قلة المراجع والدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تجمع بين المجتمع المدني والأمن البيئي بشكل مباشر.
- غياب مؤشرات واضحة لقياس الأمن البيئي على المستوى المحلي و الوطني بسبب طبيعة المفهوم في حد ذاته واشتماله على عديد الأبعاد من تلوث بيئي بأشكاله، صحة بيئية، مناخ ، تنوع بيولوجي.. وهو ما يصعب إمكانية اختزاله في مؤشرات واضحة.

7-تبرير الدراسة :

جاء البناء المنهجي لهذا البحث بخطة ثلاثية موزعة على 3 فصول، كل فصل بمبحثين إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث بثلاث مطالب، و اقتضت الدراسة تقسيم المطالب لفروع بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة .

بعد المقدمة و مشتملاتها يأتي :

الفصل الأول : و هو عبارة عن فصل مفاهيمي و نظري للدراسة ، و الذي يعد بمثابة ركيزة لكامل الدراسة ، و تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث ، حيث يتناول المبحث الأول و المقسم لثلاث مطالب ماهية المجتمع المدني و التعريف اللغوي و الإصطلاحي له ، في حين يتناول المطلب الثاني النشأة و التطور، أما المطلب الثالث فلإبراز أهم شروطه و خصائصه و كذا وظائفه .

– أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه لماهية الأمن البيئي بتقسيمه لثلاث مطالب مقسمة لفرعين أو ثلاث حتى نتعرف على المعنيين اللغوي و الإصطلاحي للأمن البيئي ، و كذا علاقته بمصطلحات أخرى كالنظام و التوازن البيئي و التنمية المستدامة ، أما في المطلب الثالث فتعرضنا لفروع الأمن البيئي و آلياته .

و من خلال المبحث الثالث تعرضنا لتحولات مفهوم الأمن من التقليدي إلى الموسع انطلاقا من النظرية المثالية مرورا بالواقعية و الليبرالية ، يليهم المنظور البنائي و النقدي الإجتماعي ، ثم مدرسة كوبنهاغن .

الفصل الثاني المعنون ب : واقع الأمن البيئي في الجزائر ، فقد تضمن مبحثين ، حيث تناولنا في المبحث الأول المقسم لمطلبين مقومات الأمن البيئي و التهديدات البيئية على حدى ، و من خلال المبحث الثاني قمنا بالتعرض لتداعيات التهديدات البيئية في الجزائر و آليات مواجهتها و ذلك من خلال تقسيمه لمطلبين

أما الفصل الثالث المعنون ب : جهود المجتمع المدني لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر ، فقد تضمن مبحثين :

ففي المبحث الأول المعنون بآليات و إسهامات المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر ، قمنا بالتطرق من خلال ثلاث مطالب مقسمة لفرعين لمختلف الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني من خلال إسهامه في صنع القرارات البيئية من توعية و تحسيس بيئي و المشاركة في حماية البيئة و التنمية المستدامة ، و كذا التعاون و الشراكة مع الفاعلين الدوليين و الحكوميين .

أما المبحث االثاني و الذي تناولنا من خلاله تقييم لدور المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر من خلال تقسيمه لثلاث مطالب متضمنة على حدى نقاط قوة أداء المجتمع المدني في المجال البيئي ، و كذا المعوقات و التحديات التي تواجهه بالإضافة إلى آفاق تفعيل دوره في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر من خلال تقسيم المطلبين لثلاث فروع .

أما الخاتمة فتضمنت جملة من الإستنتاجات .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

إن الحديث عن المجتمع المدني يتطلب تحديد مفهومه أولا، ثم تعريف هذا المفهوم، بحيث نحدد العناصر التي تدخل في نطاق المجتمع المدني، وكذا تبيان التطور التاريخي له، حيث أنه على خلاف مختلف عناصر الواقع الإجتماعي نجد أن مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطا تاريخيا طويلا، كما سنتعرض إلى أركانه ثم مختلف خصائصه ووظائفه.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

المجتمع المدني مركب وصفي، يتضح مفهومه لغة واصطلاحا بتجلية مفهوم عناصره المكونة له، لذا سنعرف المجتمع أولا ثم المدني ثانيا حتى نصل إلى تعريف له.

تعريف المجتمع لغة واصطلاحا:

-لغة:

المجتمع لغة من الفعل جمع، الجمع، كالمنع: تأليف المتفرق.. وإجتمع ضد تفرق، واستجمع السيل: إجتمع من كل موضع، وتجمعوا: اجتمعوا من هاهنا (الفيروز آبادي، د.ت، ص 711) وجاء في لسان العرب " تجمع القوم: إجتمعوا أيضا من هاهنا وهاهنا، والجمع: إسم لجماعة الناس، والجمع: مصدر قولك جمعت الشيء (ابن منظور، د.ت، ص. 53)، والمجتمع في اللغة هو موضع الإجتماع(صليبا، د.ت، ص. 345).

فكلمة مجتمع على وزن مفتعل، وتعني مكان الإجتماع، ويقصد بها جماعة من الناس.

-إصطلاحا:

المجتمع هو مكان الإجتماع ، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي(صليبا، 1991، ص. 1006).

وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة إجتماعية، هي الحاصلة من إجتماع قوم لهم مصالح يشتركون فيها(المدني، 1997، ص. 41).

كما يعرف بأنه:« مجموعة هياكل ومؤسسات ترتب العلاقات بين الأفراد، ويعني على النحو المادي المزاملة المستمرة للأفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة وهيكل مؤسسي.

وبالتالي يمكن القول بأن المجتمع في التحليل السياسي هو إشارة إلى مكان دولة أمة تعد في مصطلحات أوسع من مصطلحات العلاقات السياسية التي تكون الدولة نفسها، إلا أن المجتمع فضلا عن كونه يشمل مجموعة أوسع من العلاقات لا يتطابق بالضرورة مع حدود الدولة.

- تعريف المدني لغة وإصطلاحا:

أ- التعريف اللغوي:

جاء في لسان العرب: مدن بالمكان: أقام به، ومنه المدينة، وهي فعيلة، وتجمع على مدائن، وفلان مدن المدائن: كما يقال مصر الأمصار، ومدن الرجل إذا أتى المدينة.(ابن منظور، د.ت، ص ص. 402-403)

ب- التعريف الإصطلاحي:

المدني: هو المنسوب إلى المدينة أو إلى الناس الذين يعيشون في المدينة(صليبا، د.ت، ص. 402) كما ورد في معجم بولدوين فإن مدني هو عكس عسكري أو ديني، وذلك لتمييزه من المجالين، إذن فمدني هو علماني، أي منفصل عن الشؤون الدينية وكذا العسكرية.

وتذكر هذه التمييزات بالإستخدامات العامية لمصطلح مدني بالإنجليزية والعربية، لوصف ماهو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي شرطة، جيش، ...، وهو مالا يعني في الحقيقة إلا كونه غير رسمي، بمعنى متميز عن الدولة (بشارة، 2000، ص. 65).

تعريف المجتمع المدني لغة وإصطلاحا: بعد تعريف كل من المجتمع والمدني لغة وإصطلاحا، نأتي لتعريف المركب الوصفي المتكون منهما.

الفرع الأول: لغة

بالرجوع إلى القواميس والموسوعات نجد أن مصطلح civil society لم يرد فيها، بل وردت فقط كلمة civilللتعبير عن مصطلحات أخرى، أما في معجم تاريخ الأفكار يظهر المصطلح civil disobédience بمعنى العصيان المدني، ويقصد به عصيان القانون المدني، ويعبر

عن مقاومة حضارية أو متميزة، وهو اشتقاق عن عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية(بلعيور، 2006، ص. 207).

كما يستعمل لفظ civil المشتق من الكلمة اللاتينية civis للإشارة لمختلف الأمور التي لها علاقة بالمواطن، أي كل ماهو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الدولة، وكل ماهو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي بمعنى خارج المؤسسات الحكومية.

- فمصطلح "مدني يتناقض مع كل ماهو عسكري، رسمي، ديني، كما يعبر عن ضد متوحش وهمجي (ديلو، 2003، ص. 25).
- وجدير بالملاحظة أن كلمة civilوcivic وcivilus تعني في اللغة اللاتينية الحر الروماني، ومن ينتمي إلى المدينة، وتعني كلمة civilia الإكليل الذي يزين رأس من ينتصر لروما، وقد عادت الكلمة للظهور على لسان المحلفين الفرنسيين في ستينيات القرن 16 بغرض وصف أهل المكانة والتهذيب ممن هم على شاكلة المحلفين خلقا وسلوكا(مولاي، 2021، ص. 12).

الفرع الثاني: إصطلاحا

- إختلفت تعاريف المجتمع المدني باختلاف الجهات التي أوردتها، وكذا مجالاتها وأبعادها، فهناك من يرى أن المجتمع المدني هو " مجموعة من المنظمات تنبع من إرادة المواطنين الخاصة، وتحتل موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، و لا تهدف هذه المنظمات إلى تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول لتحقيق النفع العام في إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع "(حليفة، 2022، ص. 58).
- أما قاموس أكسفورد السياسي فقد عرفه على أساس وظيفته وعلاقته بالمؤسسات الإجتماعية والسياسية الأخرى على أنه: " مجموعة من المؤسسات التطوعية والهيئات التعاونية التي لا ترتبط بالدولة ولا تتبع أسرة أو حزب أو أي تنظيم من التنظيمات السياسية(حليفة، 2022، ص. 59).

الفرع الثالث: مفهوم المجتمع المدني من خلال تعاريف بعض المختصين

- – يعرفه دومينيك كولاس " DOMINIQUE COLAS "على أنه: " الحياة الإجتماعية المنظمة إنطلاقا من منطق خاص بها وخاصة الحياة الجمعوية التي تتضمن ديناميكية إقتصادية وثقافية وسياسية " (زبير، 2013، ص. 73).
- – كما يعرفه والزر " welzer " على أنه: " ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الإجتماعية الجديدة، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا إجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الإجتماعي سواءا كان جماعة أو نقابة .....إلخ، في إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام ألا وهو حب الإجتماع الإنساني "(حسن، 2000، ص ص. 50–51).
- يعرفه لاري دياموند " Lary diamond " على أنه: " حيز لحياة إجتماعية منظمة تعتمد على مباديء الإرادة والدعم الذاتي والإستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والإلتزامات المشتركة "(زياني، 2007، ص ص. 90–91)

فمن خلال هذا التعريف نلاحظ إستثناء " لاري دياموند " لحياة الفرد الخاصة والعائلية، وإقراره بإنتماء هذا الأخير في إطار حيز عام، يسعى من خلاله المواطنون للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم لتحقيق أهداف مشتركة وفق مجموعة من القوانين والإلتزامات.

وقد عرفه " وايت جوردن " بأنه: " مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة، وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها، وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة(حمياز، 2021، ص. 172).

أما " محمد عابد الجابري " : فقد ذهب إلى تعريف المجتمع المدني على أنه: " المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية "(حمياز، 2021، ص. 173).

وعليه ومن خلال مختلف التعريفات المقدمة للمجتمع المدني يكون التعريف الإجرائي كالتالي:

" المجتمع المدني هو مؤسسة تطوعية لها إرادة ذاتية تجتذب إليها شريحة واسعة من أفراد المجتمع يمارسون من خلالها أنشطة إنسانية تعمل على دعم المجتمع وتقويته، حيث تتمتع باستقلال مالي بعيد عن سيطرة الدولة، وتسعى لإصلاح وكذا الإهتمام بالشأن العام، وهو إشارة بالأساس للمنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية الرسمية أو غير الرسمية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدني

مما هو متعارف عليه أن المجتمع المدني قرين الفكر الغربي، ونظرا للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح سنسعى من خلال هذا المطلب لمحاولة تتبع مراحل تطوره كمفهوم، حيث أن كل مرحلة تختلف عن الأخرى من حيث إختلاف المضمون، وعليه سنتطرق إلى تطور المجتمع المدني في كل من الفكر الغربي الكلاسيكي والفكر الغربي الحديث، ثم في الفكر العربي الإسلامي،وبعدها سنتطرق لتطوره في الفكر الجزائري.

الفرع الأول: تطور المجتمع المدني في الفكر الغربي

-المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي:

ناقشت الفلسفة السياسية الغربية فكرة المجتمع المدني من منطلق وجود علاقة بين السلطة والسياسة، وهذا من خلال فكرة الحق الطبيعي ثم فكرة العقد الإجتماعي(الصبيحي، د.ت، ص. 18) فالإختلاف بين وجهات نظر فلاسفة العقد الإجتماعي ، والجدل في تحديد الملامح الأساسية لتحديد الحالة الطبيعية جعل مفهوم المجتمع المدني يكتسب عمق تاريخي .

فبالنسبة ل **توماس هوبز** فقد إستخلص من كتابه " الدولة "الصادر عام 1942 وكتابه " الليفيتان " الصادر عام 1651 م أن كل سلطة مدنية هي من أصل مجتمع دنيوي، واعتبر أن المجتمع المدني حالة سياسية وإجتماعية تعبر عن التعاقد القائم داخل المجتمع والخاضع لاعتباري قانون العقل واحترام التعاقد.

كما نفى الحق الإلاهي ويرى أن الإنتخابات هي ممارسة الحرية مرة واحدة، وأن سلطة الدولة تنتهي عند جدران البيت حيث أنه كيان مستقل(الصبيحي، د.ت، ص. 18).

أما **جون لوك** فقد جعل الطبيعة هي أساس المجتمع المدني، كما ميز بين المجتمع الطبيعي والمجتمع المدني ، حيث إعتبر المجتمع الطبيعي خاص بالعائلة والأب المسيطر، في حين أن المجتمع المدني هو مجتمع إختيار سياسي يهدف للحفاظ على حياة الفرد وممتلكاته.

وأساس العقد عند لوك هو تخلي الإنسان عن الجزء لتأمين الكل، وبالتالي شكل حق الأغلبية المبدأ الرئيسي للمجتمع ، فهو مصدر السلطات أي خضوع الأغلبية للأقلية.

فحسب لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وله القدرة على مراقبتها وعزلها (العلوي وآخرون، 2001، ص49).

أما **جون جاك روسو** فقد أدخل مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزء لا يتجزأ منه، وهذا من خلال رفضه للنظام التمثيلي واعتباره تزوير للسيادة الشعبية، كما جعل روسو العدالة الإجتماعية شرط للحرية واشترط إنسجام كل من الإرادتين الخاصة والعامة ، وجعل من الشعب هدفا لخطابه السياسي.(بشارة، 2000، ص. 84)

ومن خلال هذا إعتبرت نظرية السيادة لدى روسو عماد نظريته في التعاقد الإجتماعي ، والسيادة الشعبية عنده غير قابلة للإنقسام ولا التنازل ، فالشعب وحده هو صاحب السيادة ، ويجب أن يكون هدف كل نظام إجتماعي أو سياسي الحفاظ على حقوق الأفراد وحمايتها وإقامة نظام جمهوري ، وبالتالي يقام المجتمع المدني الذي يرضى به الشعب.(الصبيحي، د.ت، ص. 19)

- مما سبق يمكن القول إن عبارة المجتمع المدني قد تناولها الفكر الغربي منذ عصر النهضة إلى القرن 18، دلالة على المجتمعات المتجاوزة حالة الطبيعة والمؤسسة على عقد إجتماعي، حيث لم يكن هناك فصل بين كل من المجتمع والدولة ، بمعنى أن المجتمع المدني هو كل تجمع بشري خرج من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على إتفاق تعاقدي (العلوي وآخرون، 2001، ص. 51).

– **<u>المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:</u>** إرتبط مفهوم المجتمع المدني في نشأته الأولى إرتباطا فكريا وعمليا بمفهوم الدولة ، إلا أن هذا التوجه نحو الربط المطلق بين مفهومي المجتمع

والدولة لم يدم طويلا ، حيث ظهرت آراء منادية بضرورة الفصل بين المفهومين على إعتبار الإختلاف الكبير بينهما سواء من حيث المضمون أو ظروف النشأة، مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء مفهوم المجتمع المدني في مقابل الدولة(ياسر، 2005، ص. 4).

- وقد أعطى كل من هيغل وماركس و توكفيل دفعة قوية لتفسير وتحليل المجتمع المدني، فنجد أن **هيغل 1770-1831** قد عارض وبشدة فكرة حلول التنظيمات المدنية محل الدولة في تحقيق العدل والمساواة ، وإقرار الحقوق والحريات، فحسبه المجتمع المدني ماهو إلا تعبير عن المصالح الخاصة لأفراد وطبقات المجتمع، مما يتطلب ضرورة أن تكون الدولة سلطة أقوى لمراقبته والإشراف عليه مع التأكيد على إحتفاظه بخصوصيته وتميزه عن باقي قطاعات المجتمع(حمياز، 2021، ص. 172).

أما ألكس دي توكفيل 1805- 1859، فقد كان له دور ريادي في هذا المجال، من خلال سعيه لإعادة صياغة فكرة المجتمع المدني إستنادا لمضامين مغايرة لما كانت عليه في النظم الليبرالية التقليدية، وقد تبلورت طروحاته الفكرية في كتابه الشهير الموسوم ب " **الديمقراطية في أمريكا** "، حيث أبدى من خلاله إعجابه بالحياة السياسية في الولايات المتحدة.

وقد لفت إنتباه " **توكفيل** " ميول الأمريكيين لتشكيل جمعيات ومؤسسات لتغطية كافة أشكال النشاط البشري كالجمعيات الإقتصادية والصناعية والدينية، حيث أبدى إعجابه الكبير بتنوع الكنيسة والطوائف والإنتماءات الدينية في المجتمع الأمريكي واعتبرها دليل على حيوية المجتمع المدني.

كما يرى بأن القدرة على تشكيل الجمعيات بناءا على رغبات وحاجيات الناس تعد سر نجاح الديمقراطية في أمريكا حيث يقول "**إن فن إنشاء الجمعيات في البلدان المتقدمة يعد أساس التقدم** " ، ومن خلال هذا التنظيم لاحظ " **توكفيل** " إتساع مجال نشاط التنظيمات المدنية في أمريكا عن مجال نشاط الدولة ، ما يحول دون سيطرة هذه الأخيرة على المجتمع(الأنصاري، 2001، ص ص. 104-105)

الفرع الثاني: تطور المجتمع المدني في الفكر الإسلامي:

يثير مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي معاني و تصورات مختلفة من حيث تنظيماته و مضامينه ، و بالرغم من أن المجتمع المدني كان نتيجة لنضال المجتمعات الغربية ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني و الكنيسي بهدف الفصل بينهما ، و هو المبدأ الذي يعارضه الإسلام باعتباره نظاما كليا ، فإن المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني الذي يعبر عن المجتمعات التي تأسست على عقد إجتماعي وحد بين الأفراد و أفرز الدولة في النهاية، فالمجتمع سابق على الدولة و مصدر شرعيتها و رقيبها ، هذا ما يتوافق مع تقدم المجتمع الإسلامي الذي تأسس على أساس عقيدة و بإرادة حرة على قبوله في إطار مجموعة من القيم التي تحكم العلاقات الإجتماعية(الأنصاري، 2001، ص ص. 104–105)ثم ليفرز بعد ذلك المجتمع دولة المدينة التي قامت على أساس تعاقد إجتماعي حقيقي و بإرادة حرة – متعدد الديانات و الأعراف – و في إطار قيم العدالة و التكافل و التسامح و التشاور و الحرية ، فمركز الثقل في البناء الإجتماعي الإسلامي ليس الدولة و إنما المجتمع بمختلف أفراده و مؤسساته الطوعية (المساجد ، الأوقاف ، نقابات الحرف و الصناع و التجار، جماعات العلماء والقضاة ، الجماعات السياسية ...إلخ.(الجابري، 1992، ص ص. 5–8)

وفي القران الكريم نجد أن هناك خطاب قراني يتوجه في غالبيته في الشأن العام إلى المجتمع المدني:

يا أيها الذين امنوا كونوا قوامون بالقسط.....(القرآن الكريم، النساء: 135)

يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود .....(القرآن الكريم، المائدة: 1)

فالإسلام لم يكتفي بحرية التعبير وإنما أوجبها وفرضها بحيث يؤثم المجتمع في حالة إتخاذ موقف سلبي من التجاوزات التي تحصل فيه من طرف السلطات، كما أنه دين مدني كان حريص على تكوين مدينة وحضارة ، لذا فقد حارب نمط الحياة الجاهلية التي من سماتها كبح

عقول الناس وفرض معتقدات واهية، كما حارب الحياة البدائية ودعا للحياة الحضارية في ظل العدالة و المساواة، والتشاور والتسامح والتكافل (الجابري، 1992، ص 17).

وبالتالي فالمهم في مفهوم المجتمع المدني ليس تكويناته سواء كانت تقليدية أم حديثة، بل في القيم التي تقوم عليها هذه التكوينات من قبول الإختلاف واحترام حق الآخرين في تكوين منظمات، وسيادة القيم الإسلامية.

الفرع الثالث: تطور المجتمع المدني في الفكر الجزائري:

يعد المجتمع المدني في الفكر الجزائري فاعل رئيسي في التحول الديمقراطي ، و قد عرفت الساحة السياسية و الإعلامية في الجزائر مفهومه في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي ، رغم محدودية التجربة الجمعوية التي عرفها الجزائريين في ظل الحكم الإستعماري، أين كان من الصعب إستعمال مصطلح المجتمع المدني في ظل الحديث عن جزائر مستعمرة ، في حين يمكن الحديث تاريخيا عن أولى بدايات بروزه ، حيث إقتصرت على بعض المدن الكبرى تمحور نشاطها حول العمل الثقافي و الرياضي قبل بروز الحركة الوطنية بمطالبها السياسية (بولكعيبات، 2020، ص. 14) .

و قد تميزت المرحلة الإستعمارية بلافعلية لمؤسسات المجتمع المدني ، و ما طغى عليها من علاقة عدائية بين المواطن و الدولة الفرنسية ، فتحول العنف إلى قانون فاعل في مختلف مجالات الحياة ، و هو ما جعل النخبة الجزائرية تعمل في إطار قانوني من أجل تحقيق أهداف معلنة كنشر التعليم ، العمل الخيري ، ترقية الفن ، تشجيع الممارسة الرياضية...إلخ ، كما سعت لتحقيق أهداف أخرى غير معلنة كالتوعية و الحفاظ على الشخصية الوطنية و كذا ثوابت و مقومات الأمة (ليندة، د.ت، ص. 78) ، حيث ساهمت في توسيع و تعميق الحركة الوطنية ، و من بين هاته الجمعيات : إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و جمعيات أخرى محلية ، فبقدر ما كان الفعل الإستعماري عنيف كان الرد أعنف من طرف الجزائريين (أحلام بولكعيبات ، ص 20) ، ما جعل السلطات الإستعمارية تدرك أن ظهور و تطور حركة جمعوية متحررة تستمد

أصولها و مبادئها من تاريخ هذا البلد و دينه و لغته تشكل مصدر خطر، و بالتالي الإلتفاف للمطالبة بالإستقلال أمر مؤكد.

و بعد الإستقلال و بموجب القانون 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 واصلت بعض الجمعيات المؤسسة وقت الإستعمار عملها مثل الكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA)، إضافة لبروز جمعيات وطنية جديدة كالإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA).....إلخ. كما أن المناخ السياسي الجديد فتح المجال واسعا لكل فعاليات المجتمع المدني للمشاركة في الحياة السياسية ، وذلك بعد تدارك الدولة للدور التعبيئي الوطني الذي تلعبه الحركة الجمعوية الناشطة في إطار القانون وهو مايسمح للأفراد للإدلاء بآرائهم وإظهار كفاءاتهم.

و بقدر الديناميكية الإجتماعية التي خلقها العدد الهائل من الجمعيات في الجزائر، إلا أنه ظل حبيس النظام السياسي القائم ، و رهن إشارة السلطة الحاكمة حيث غالبا ما يستعمل المجتمع المدني في دعم توجهات أصحاب القرار سواء من خلال الإغراء أو الضغط مما جعله يفقد مصداقيته بسبب فقدان الأفراد للثقة في التنظيمات الجمعوية ، إذ يرون أنها مجرد وسيلة لتحقيق إمتيازات شخصية لقيادتها بحكم التقرب من دوائر صنع القرار عوض خدمة الأهداف المسطرة و الصالح العام ، ضف على ذلك تبعية المجتمع المدني للدولة باعتبارها الممول الرئيسي له ، و هو ما يجعله غير مستقل مما يجعله يواجه مشكلة تحول دون تطوره

المطلب الثالث: المجتمع المدني(الأركان، الخصائص، الوظائف)

الفرع الأول: أركانه

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أسس أو أركان يمكن تلخيصها فيما يلي:

الطوعية: بمعنى أن تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها تتأسس بناءا على الرغبة المشتركة لأصحابها، وانطلاقا من إرادتهم الحرة، دون فرض أو إلزام من طرف أي جهة أخرى، ولا يتم إحداثها إستجابة لتعليمات وتوجيهات الحاكمين وذوي النفوذ أو غيرهم، وتمارس

نشاطاتها التي تستجيب للأهداف التي سطرتها لنفسها بعيدا عن أي ضغط أو تأثير خارجي(حمياز، 2021، ص. 173) .

التنظيم: ويتمثل في ضرورة وجود لوائح تنظم العمل داخل المؤسسة أو الهيئة أو الجمعية (كيشانه، 2017، ص. 71)، وهذا ما يجعله مختلف عن المجتمع التقليدي بمفهومه الكلاسيكي، حيث يشير التنظيم إلى فكرة المؤسسية التي تطال الحياة الحضرية تقريبا ، والتي تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.(حمياز، 2021، ص. 174)

الركن الأخلاقي والسلوكي: ينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات مجتمع مدني لحماية والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، وكذا الإلتزام في إدارة الخلافات داخل وبين منظمات المجتمع المدني، وبينها و بين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم الإحترام والتسامح والتعاون.(إبراهيم، 1995، ص ص. 12–13)

الفرع الثاني: خصائصه

هناك أربع معايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

أ– التكيف: ويعني قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية.(الصبيحي، د.ت، ص. 32)

وثمة أنواع للتكيف هي:

التكيف الزمني: ويقصد به القدرة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن.

التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة منظمات المجتمع المدني على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة(حمياز، 2021، ص. 173) .

ب– الإستقلالية: بمعنى عدم خضوع مؤسسات المجتمع المدني وتبعيتها لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بما يسهل السيطرة عليها، ويمكن تحديد درجة إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

*ظروف نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في ذلك.

*الإستقلال المالي: ويتجلى ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، أي هل تتلقى تمويلها أو جزء منه من الدولة، أو من جهات خارجية، أو تعتمد على التمويل الذاتي وذلك من خلال رسوم العضوية والخدمات.(حليفة، 2022، ص. 60)

*الإستقلال الإداري: ويقصد به إدارة مؤسسات المجتمع المدني لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة(حواس، 2015، ص. 25).

ج- **التعقد:**يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخله، بمعنى تعدد هيئته التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخله، وإنتشاره الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي يمارس نشاطه من خلاله من الناحية الأخرى، وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية للمجتمع المدني كلما ازدادت قدرته على ضمان ولاء أعضائه والحفاظ عليه.(حواس، 2015، ص. 26)

د- **التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخله تؤثر في ممارسته لنشاطه(شريفي، 2016، ص. 39) ، والعكس كلما كان الصراع شخصي وكانت طريقة حله عنيفة كان هذا دليلا على تخلفه والتجانس لا يعني تحوله إلى تشكيل صلب لا تباين فيه، وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته ما يخلق شيء من الإبداع والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون ساحة للتنافس والإختلاف بين القوى والجماعات.

من هذا المنطلق يمكن القول إن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل عن الإشراف المباشر للدولة، يتميز بروح المبادرة سواء الفردية أو الجماعية والعمل التطوعي لخدمة المصلحة العامة.

الفرع الثالث: وظائفه

تتعدد وظائف المجتمع المدني وأدواره، وهذا ما يفسر مدى أهميته عموما، وأهمية الوظائف التي يضطلع بها خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

***تحقيق النظام والإنضباط في المجتمع:** فهو أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات والتعامل فيما بينهم، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات المترتبة عن الفرد نتيجة عضويته(شحادة، 2015، ص. 22) .

***تحقيق الديمقراطية:** فهو يوفر قناة للمشاركة الإختيارية في المجالين العام والسياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطور، وليست التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي(هرموش، 2010، ص. 30) .

***التنشئة الإجتماعية والسياسية:** تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، فهي تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الإجتماعات والحوار و المنافسة لاختيار القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل.(الحامد، 2004، ص. 33)

المبحث الثاني: ماهية الأمن البيئي

تشكل الحقل المعرفي الذي يعرف بدراسات الأمن البيئي من تقاطع اثنين من الشواغل السياسية الكبرى – **الأمن والبيئة**–، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تحديد مفهوم كل منهما على حدى حتى نصل إلى تعريف الأمن البيئي، كما سنتطرق إلى علاقته بمصطلحات أخرى ذات صلة، بالإضافة لفروعه وآلياته.

الأمن والبيئة:

مفهوم الأمن: تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق(هويدي، 1991، ص. 50)، وقد جاءت كلمة الأمن من: أمن، أمنا، وأمانا، بمعنى وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو امن(فرحات، 2001، ص. 22) .

فالأمن هو نقيض الخوف وهو يعني الطمأنينة والإستقرار و التخلص من الخوف ومن الخطر، سواء كان داخلي أو خارجي، والأمن في الشرع يعني الدفاع عن الأمة وعقيدتها و مثلها ومبادئها و قيمها وتراثها و أرضها.(بوساق ومجدان، 2022، ص. 1128) .

مفهوم البيئة:

تعد كلمة بيئة عربية فصيحة لها في القران والسنة وكلام العرب جذور وأصول، حيث جاء معناها في اللغة العربية بوأه منزلا أي أنزله فيه، والمباءة: المنزل كالبيئة والباءة، **أما إصطلاحا:** فهي ذلك الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان فيتأثر به ويؤثر فيه، وهذا المعنى يقابله مصطلح Environment في اللغة الفرنسية التي تعني مجموعة الظروف الطبيعية للمكان الذي يشمل الماء والهواء والأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان (طواهرية، 2017، ص. 159) .

المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي:

يشير مصطلح الأمن البيئي إلى جملة من المخاوف التي تتدرج ضمن ثلاث فئات:

الأولى: مخاوف الآثار الضارة والمتعددة للأنشطة البشرية على البيئة.

الثانية: مخاوف الآثار المباشرة وغير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية من ناحية الندرة والتدهور.

الثالثة: إنعدام أمن الجماعات والأفراد من ندرة الماء ، وتلوث الهواء ، وإرتفاع درجة حرارة الأرض، وبالتالي فمسألة الأمن البيئي ليست مسألة أمنية تقليدية(مبطوش وعيسى، 2017، ص. 160).

- ويعتبر مصطلح الأمن البيئي حقل دراسي حديث نسبيا ، حيث ظهر مع منتصف ثمانينات القرن العشرين، ويعني مساعي التحرر من التهديدات المتصاعدة التي تواجه حياة البشر، وكذا الأضرار والإنتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على إستنزاف مواردها الطبيعية(غانم، 2011، ص. 29) .

- و يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع ، حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية ، فتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات تصادمية بين الدول خاصة منها ندرة المياه ، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي ، و انقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها و المائية و كذا تدهور النسيج الغابي ، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى تدهور حاد في قيمة الحياة ، و إرتفاع نسبة الوفيات ، و تفشي المجاعة و تدهور الوضع الصحي ، و هو ما يبين لنا العلاقة التي تربط البيئة بالأمن الإنساني (بلعيد، 2008، ص. 103)
- وقد ارتبط تعريف الأمن البيئي ببعدين رئيسيين:
- عرف **أولهما** الأمن البيئي بأنه " مجال تفاعل الإهتمامات البيئية بالإستراتيجيات الأمنية وافترض وجود تأثير للقضايا البيئية على الأمن القومي من خلال ثلاث عناصر:

1-أثر المشكلات البيئية في احتمال حدوث الصراعات والمشاكل بين الدول.

2-أثر المشاكل البيئية في سبل البقاء الإنساني.

3- أثر الحروب في التدهور البيئي.

وهو بعد يعتمد في تعامله مع مفهوم الأمن البيئي على مسار إستراتيجية الأمن التقليدية(عباس، 2021، ص. 2) .

أما الثاني: فقد عرف الأمن البيئي من منطلق تأمين البيئة الذي يعتمد على سلسلة مراحل لضمان صيانة النظام الإيكولوجي، وهو بعد يركز على تعريف كل من البيئة والأمن في سياق التنمية المستدامة، ويفترض أن تحقيق الأمن البيئي يتأتى من خلال تأمين النظام الإيكولوجي ، ماجعله يستخدم مصطلحي حماية البيئة Protection Environmental والأمن البيئي Environmental Securityبوصفهما مترادفين متلازمين(عباس، 2021، ص. 2).

وقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن البيئي، ومن بين أهم التعريفات التي وضعتها المنظمات الدولية:

- الأمن البيئي هو إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور إجتماعي(مبطوش وعيسى، 2017، ص. 160) .

في حين يعتقد باري بوزان وأنصار مدرسة كوبنهاغن أن الأمن البيئي في معناه الواسع يشتمل على معنيين " **أمننة البيئة** " "securitizing envirenment "، التي تراوح بين النظم الإيكولوجية والبيئة الحيوية ، والأنواع إلى المحيط الحيوي برمته، والعلاقة بين البيئة / الحضارة ، فالشكل الأول يتعامل مع كيفية فهم القضايا البيئية في القطب الشمالي مثلا بشكل تدريجي على أنها مسائل أمنية، في حين يتعلق المعنى الثاني ببقاء الحضارة الإنسانية في حد ذاتها(قرة، د.ت).

المطلب الثاني: علاقة الأمن البيئي بالمصطلحات الأخرى

_الفرع الأول: النظام البيئي Ecosystem:

هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي ، و هذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد و كائنات حية و غير حية ، لذلك فإن إختلال التوازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على النظام البيئي ، و هو ما يؤدي إلى مشكلات مجتمعية و طبيعية مثل تلوث الأنهار و البحار و المحيطات ، و تلوث الهواء ، إصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض ، و إختلال طبقة الأوزون إلى غير ذلك من المشكلات البيئية (قاسم، 2012، ص. 67) .

فالنظام البيئي مكون من مجموعة العلاقات المتحركة ذات الإعتماد المتبادل بين الكائنات الحية و ما يحيط بها من موارد و مكونات غير حية و التي توجد في أي مجتمع .

الفرع الثاني: التوازن البيئي :

تعد البيئة أحد العناصر الأساسية التي يسعى المجتمع الدولي لضمان حمايتها حيث تخضع لعديد القوانين و العلاقات المعقدة التي تؤدي في نهايتها إلى وجود إتزان بين جميع العناصر البيئية ، حيث تترابط هذه العناصر ببعضها البعض في تناسق دقيق يتيح لها أداء دورها بشكل متكامل ، فالتوازن البيئي معناه : قدرة الطبيعة على إعادة الحياة على سطح الأرض دون

مشكلات (بوسالمي ومبروكي، د.ت، ص. 47)، كما يعني استمرار الكائنات الحية و استقرارها، و هذا ما يتطلب توفير البيئة الآمنة ، فكلما زاد التوازن إستقر الأمن البيئي و الذي يعتبر جزء من الأمن الإنساني ، حيث يهدف لحماية مكونات البيئة من التلوث و الإستنزاف مما يجعله مانعا لاختلال التوازن البيئي ، كما يرى الباحثون بأن التوازن البيئي لا يتأتى إلا من خلال سياسات و إستراتيجيات تنموية مستدامة تحمي الموارد الطبيعية ، و عليه فالتوازن البيئي يعد أمر حيوي لاستدامة الحياة على الأرض و كذا الحفاظ على تواجد نظم بيئية صحية .(سي يوسف، 2021، ص. 117)

الفرع الثالث: التنمية المستدامة:

إعتبارا بأن فرص الأمن لدى الأفراد تكون محصلة لتوفر بيئة صحية وسليمة، فإن توفير الموارد الطبيعية بشكل يسمح بتلبية رغبات الأفراد بشكل عادل يساهم في تحقيق وضمان الأمن الغذائي والمائي والإقتصادي ، وكذا خلق العديد من الفرص والمجالات لتحقيق التنمية (مراد، 2018، ص. 537)، و هذا ما يكشف على وجود علاقة وطيدة بين الأمن البيئي و التنمية المستدامة ، و التي هي عملية تجمع بين تناغم الموارد مع توجيهات الإستثمار ، في حين يعد البعد البيئي من ضمن أبعاد التنمية المستدامة ، حيث تعمل من خلاله على ضمان حماية سلامة النظم الإيكولوجية و حسن التعامل مع الموارد الطبيعية ، و توظيفها لصالح الفرد دون إحداث خلل في مكونات البيئة من ماء و هواء لضمان إستمرارية الحياة (سي يوسف، 2021، ص. 114)، حيث أن ضمان الوصول لتحقيق الأمن البيئي للأفراد في مجتمعاتهم يساعد في الوصول لتحقيق التنمية المستدامة و ذلك إعتبارا لكون البعد البيئي أهم أبعادها.

وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة تكمن في أن الحفاظ على البيئة وحمايتها يكون على رأس أهداف وبرامج التنمية المستدامة، لأن البيئة تعد المصدر الرئيسي والأساسي لمختلف الموارد التي تتطلبها برامج التنمية(زهية وغبولي، 2021، ص. 142) .

المطلب الثالث: فروع الأمن البيئي وآلياته

الفرع الأول: فروعه

قد تتعدد فروع الأمن البيئي لتشمل حماية مختلف عناصر البيئة من المخاطر سواء كانت طبيعية أو بشرية ، وتهدف للحفاظ على أمن وإستقرا و سلامة الأفراد من مختلف أشكال التهديدات البيئية و من أبرز فروع الأمن البيئي نجد :

الأمن البيئي المائي : و يشمل حماية الموارد المائية من التلوث ، و كذا ترشيد إستهلاك المياه الذي أصبح ضرورة ملحة ، إضافة لإدارة ندرة المياه بوضع مخططات إستراتيجية.(حسيبة، 2022، ص. 69)

الأمن البيئي الهوائي (الجوي) :و هو ما يعنى بالحد من التلوث الهوائي والتركيز على ضبط جودة الهواء ، وذلك للوقاية من مختلف الأوبئة الناجمة عن تلوثه.

الأمن البيئي الصحي والغذائي: وذلك من خلال ضمان سلامة الغذاء وبالتالي الحفاظ على صحة الأفراد، ومكافحة التلوث الذي يعد من أخطر الصور للإعتداء على البيئة وإختلال توازنها(واعلي، 2009، ص. 101) .

الأمن البيئي الحيوي: و يقصد به الحفاظ على حماية الغابات والكائنات الفطرية من الإنقراض، بالإضافة إلى حماية المناطق المحمية من الإعتداءات البيئية الخطيرة و السلبية.

الأمن البيئي الإقتصادي:وهو ما يعنى بالعمل على ضمان إستدامة الموارد الطبيعية دعما للنشاط الإقتصادي دون الإضرار بالبيئة والإبقاء على عناصرها(حسيبة، 2022، ص. 75) .

الفرع الثاني: آلياته

يعتبر تحقيق الأمن البيئي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الدول نظرا لأهميته على جميع الأصعدة ، وهو ما يتطلب تضافر جهود الجميع من خلال إشراكهم في بناء الخطط والسعي لتحقيق الأهداف المنوطة ، ومن أهم آليات الأمن البيئي ما يلي:

آلية وقائية أو إستباقية:حيث أن تجنب نشوء تهديدات بيئية وأخطار ذات آثار وخيمة على سلامة الفرد وأمنه يستوجب العمل على وضع خطط وإستراتيجيات ، وكذا دراسات تقييم الأثر

البيئي لمختلف المشاريع قبل إقامتها مثل إستراتيجية الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية(لعطب، 2022، ص. 11) .

آلية ردعية: وذلك من خلال الإجراءات القضائية المتخذة ضد المخالفين والنشاطات التي تهدد البيئة كتجريف التربة ، والتي قد يكون لها مخلفات محدقة بها وكذا سحب التراخيص ووقف النشاط في حالة ما استوجب الأمر (حسيبة، 2022، ص. 78).

آلية مؤسساتية: حيث تقوم المؤسسات المختلفة التي تعنى بالبيئة والمحيط كالمرصد الوطني بوضع إستراتيجيات لرصد مناطق التلوث والتبليغ عنه(مسعود، 2020، ص. 158).

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن (تحولات مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن الموسع)

رغم الأهمية القصوى لمفهوم الأمن، إلا أنه مثله مثل المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية – يتميز بالغموض– وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول التعريف والمعنى، وتتنوع الأطر النظرية المفسرة له بين إتجاهات تقليدية تركز على الدولة والقوة العسكرية (الواقعية) ، وإتجاهات ليبرالية تؤكد على التعاون والمؤسسات، وصولا لمقاربات نقدية وبنائية وسعت المفهوم ليشمل الأمن المجتمعي، البيئي و الإنساني ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الأمن حسب الأطر النظرية الوضعية، ثم حسب المنظورات ما بعد الوضعية.

أولا: مفهوم الأمن حسب الأطر النظرية الوضعية:

_تعتبر النظريات الوضعية من بين الإتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة، حيث حافظت على النظام الوستفالي القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد والأوحد في العلاقات الدولية ، ولها حق إحتكار وسائل العنف، كما تؤكد على أن الوضع القائم هو معطى مسبق، وترى ضرورة إرتكاز المفهوم التقليدي للأمن على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن.

المطلب الأول: النظرية المثالية

برزت مع بداية القرن العشرين خاصة مع إنشاء عصبة الأمم ومباديء ولسن الأربعة عشر، وحسب مفكريها فالأمن يحدد من خلال مدى إنسجام مصالح الدول، لذا فالوسيلة الوحيدة لتفادي إمكانية حدوث أي تهديد لأي طرف هو تجميع وحدات أو فواعل نظام في مؤسسة عالمية ، وبالتالي فهو إطار لتحقيق الأمن وإخراجه من دائرة القومي الدولاتي إلى الدولي العالمي (Roche, 2004, pp. 102–103)، ويمكن تلخيص النظرة المثالية لمفهوم الأمن في النقاط التالية:

1–تحقيق الأمن يكون بالتخلي عن الحرب والحل العسكري واللجوء إلى آليات التحكيم الدولي وإيجاد حلول قانونية .

2–جعل القانون الدولي فوق الجميع، وهو ما يؤدي إلى إحترام حقوق الدول ، وقد سعت المثالية إلى خلق ما يسمى بقانون السلام في سعيهم لتجسيد الأمن الشامل من خلال خلق آليات قانونية لتحقيق الأمن الدولي(Roche, 2004, p. 104) .

3–الإعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، وتشكيل مجتمع مدني عالمي، وهو ما يؤدي لبروز ثقافة سلمية عالمية لتحقيق الأمن(شيخاوي، 2017).

4––إعتبار نزع السلاح وسيلة مثلى للقضاء على النزاعات واستعمال القوة، وبالتالي التخفيف من مخاطر المأزق الأمني.

ومع إثارة المدرسة المثالية لمسائل دينية وأخلاقية وقانونية تفضي إلى إعتماد أعراف وقيم معينة في العلاقات الدولية، وكذا عدم تمكنها من تحديد الدوافع المحركة للدول نحو العدوان والحرب، كما أنها لم تقدم تفسير علمي لذلك مما جعلها تتراجع، وهو ما ساعد على بروز المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية كنظرية تفسيرية لإيجاد سبيل تحقيق الأمن هذا من جهة، ومن جهة أخربلدراسة مختلف العلاقات بين الفواعل الدولية(بوستي، 2019، ص ص. 2–3) .

المطلب الثاني: الواقعية والواقعية الجديدة

يفترض الواقعيون أن القضايا الحقيقية في السياسة الدولية يمكن فهمها من خلال التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة والمحددة في مفهوم القوة ، وحسب هذا الطرح فالتهديد المواجه لأمن الدول نابع من سعي مختلف الوحدات (الدول) لاكتساب القوة واستخدامها، حيث يعتبر الواقعيون أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول هو البقاء(بن عنتر، 2005، ص. 57) .

و يعتمد هؤلاء على مرجعيات " هوبز" الذي يعتبر في حالة الطبيعة أن كل وحدة سياسية تتطلع للبقاء ، حيث يقول ارون " أنه في حالة الطبيعة ، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة للأفراد أو الوحدات السياسية و يندرج الأمن ضمن الأهداف الأبدية (حمزاوي، 2010، ص. 17)، في حين أن " مورغانثو" يرى أن إستبدال مسؤولين أرستقراطيين بمسؤولين ديمقراطيين في مجال السياسة الخارجية للدول يعد أمر ضروري ، مع التركيز على المباديء الداخلية القومية بدل التركيز على المباديء العالمية أو الدولية ، و هذا ما من شأنه القضاء على نظام الأخلاق الذي قد فرض قيود واضحة لإنهاء النظام الملكي المطلق .

يمكن القول بأنه وحسب المنظور الواقعي، فالأمن يرتكز على الدولة القومية (أمن حدودها، إستقرارها ، وسيادتها) باعتبارها الفاعل المركزي، وذلك ضد التهديدات العسكرية الخارجية، وبهذا فقد إرتبط الأمن بمفهومين أساسيين يعدان الركيزة الأساسية للنظرية الواقعية:

المصلحة الوطنية: وهنا يكون الأمن محور أساس للمصلحة الوطنية أو القومية، حيث يذهب " هانس مورغانثو " إلى أن الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، وهو أحد مظاهر الأمن.

زيادة حجم القوة: حيث يتطلب الأمن وفقا لهذا المنظور العمل على زيادة قدر القوة الوطنية، وهو ما قد ينجر عنه إرتباط الأمن القومي بمفهوم الدفاع على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية.(قسوم، 2010، ص. 67)

وبناءا على ذلك فالتصور الواقعي للأمن قام باختزال الأمن وحصره في قضية حماية ودفاع، بمعنى بقاء الدولة أساسا وهذا ما جعل الأمن موضوع لعديد الدراسات الإستراتيجية التي قد سيطر عليها التصور الواقعي لوقت محدد.(بوستي، 2019، ص. 6)

وعموما يمكن القول إن الفكر الواقعي يرتكز على عدة مباديء وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالتالي:

1-الدول هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية وهي مرجع الأمن.

2-النظام الدولي فوضوي.

3-بنية النظام الدولي هي محدد لسلوكيات الدول.

المطلب الثالث: الليبرالية والليبرالية الجديدة

يذهب الليبراليين في تصورهم للأمن من متلازمة ثنائية الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تعمل على تحقيق الأمن و السلام بطريقة يطغى عليها صبغة التعاون و التبادل بين الدول ، و قد مثلت النظرية الليبرالية نسق فكري متعدد التيارات عبر عنه " ستيفن والت" بعائلة الليبراليات ، و قد شهد المنظور الليبرالي تطور كبير خلال سبعينيات و ثمانينات القرن 20 في -ظل تطور نظرية الإعتماد المتبادل و تشابك العلاقات الإقتصادية الدولية- من طرف منظري المنظار التعددي كروبرت كوهين و جوزيف ناي في إطار النظرية المؤسساتية الدولية ، التي تؤكد على الدور المحوري للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية و قيم الديمقراطية ، كما تنظر إلى التعاون الدولي على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية و أن النزاعات و الحروب هي الإستثناء(جندلي، 2007، ص. 319) .

تقوم الليبرالية المؤسساتية على إفتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول ، كما تؤكد على الدور الجوهري الذي تؤديه المؤسسات في تحقيق الأمن الدولي والتعاون والإستقرار لأنه بإمكانها:

-توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وإضفاء صفة الموثوقية على الإلتزامات وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق (سليم قسوم ، ص 91) .

- تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تنفرد بالتصرف في سياساتها الداخلية.

ثانيا: مفهوم الأمن حسب الأطر النظرية ما بعد الوضعية

المطلب الأول:المنظور البنائي

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات كانتقاد للإتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية ، و جاءت كرد فعل على النظريتين الواقعية و الليبرالية الجديدة بعد فشلهما في تكوين بنية للنظام الدولي و تفسير الجوانب المعيارية(حمايدي، 2005، ص. 34) ، و قد كان نيكولاس أونيف أول من إستعمل المصطلح في كتابه (world of our making)،حيث تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار و الهويات و كيفية تفاعلهما مع بعضهما البعض ، و تهتم أساسا بمصدر التغيير و التحول ، كما أنها لا تستبعد متغير القوة ، و نظرتها للدولة هي نظرة تجزيئية ، و ذلك بإقرارها بأن الدولة هي فاعل أساسي و ليس وحيد مثل الواقعية ، كما يولي البنائيون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس المعتقدات و المصالح .

فالأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وصناع القرار هم صانعوا هذا الإدراك، ويمكن تلخيص أطروحات النظرية البنائية حول الأمن في النقاط التالية:

1-النظام الدولي فوضوي: بمعنى أن الفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية ، أي أنها نتيجة وليست سبب، وبالتالي فالدول هي من يصنع محيطها بناءا على إدراكاتها، فالفوضى ليست معطى موضوعي بل هي تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول منذ "معاهدة وستفاليا " في سلوكياتها. (جندلي، 2007، ص. 356)

2-القوة: لا ترتبط بالقوة العسكرية والإقتصادية فقط، بل هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية و الهوياتية .

3- التهديد: يرتبط التهديد بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته أيا كان شكله ومصدره.

4-**طريقة التفكير:** بمعنى تحقيق الإستقرار والأمن مرتبط بتغيير طريقة تفكير الدول وصناع القرار.

المطلب الثاني: المنظور النقدي الإجتماعي

إحتدام النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن ، والتحولات الحديثة أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي، وهو مفهوم وجد جذوره في النظرية النقدية التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت من بينهم " يورقن هابرماس "

و " تيودور أدورنو " ، وتؤكد النظرية النقدية على أن النظرية وكما يقول كوكس هي: " دائما لشخص ما، ومن أجل هدف معين "

ً Theory is always for someone , and for some purpose ً (حمزاوي، 2010، ص. 28) .

فالأمن النقدي يمكنه التعامل مع تهديدات لم يتم أخذها بعين الإعتبار كالفقر والكوارث الطبيعية والبيئة، وذلك لأن النقاش الأمني القائم في إطار الواقعية وفكرها الدولاتي لا يمكنها التعامل مع أي تهديد آخر غير النزاعات بين الدول. وأهم إسهام للنظرية النقدية هو نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد وهو ما يعرف ب "الأمن الإنساني".

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن (نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن)

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في إطار النظريات النقدية في توسيع مفهوم الأمن ، و وضع إطار تحليلي جديد إرتكز على ثلاث مستويات مع توسيع قطاعات الأمن لتشمل عديد القطاعات كالإقتصاد و البيئة ، بالإضافة للقطاع العسكري خاصة عند المفكر باري بوزان Barry Buzan الذي يعتبر من الأوائل الذين أسسوا لدراسات السلام ، إضافة لإسهاماته في تقديم تصور

أمني مميز ربط فيه الأبعاد الداخلية بالخارجية ، و تخلى عن الفكرة القائلة بأن الإنسان ذو طبيعة شريرة كما تحدث عنها الواقعيون الكلاسيكيون. (قلاع الضروس، 2017، ص. 121)

و في إطار هذه المدرسة ترتكز الدراسات على التجليات الإجتماعية للأمن ، بمعنى أن مفهوم الأمن ليس مفهوم ثابت كما أقرها " يوهان غالتونغ " ، بل هو بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول (الضروس، 2017، ص. 311)

وتنطلق هذه المدرسة من إعتبار الأمن مسعى une démarche قبل كل شيء، وأن الفاعلين actor ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسارالأمننة sécurisation ، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء.(بالة، 2012، ص. 40)

- كما تعتبر المدرسة أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن ، وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن 20.

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه " العمل على التحرر من التهديد " وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكن يشمل في أحيان أخرى على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود. (بالة ، 2012، ص 71)

وتكتسب مقاربة بوزان أهمية كبيرة نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية ، وإدراجها العوامل الإجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات، مشيرا إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني ومصطلح خلافي بالأساس ليس فقط بسبب اندراجه ضمن معظم مجالات

الحياة الإجتماعية واليومية، بل كون المصطلح في حد ذاته من المرجح أن يكون ذو دلالات إيديولوجية وأخلاقية ومعيارية.(شوادرة، 2018)

مستويات التحليل الأمني : إقترح باري بوزان أن يتم النظر للأمن و دراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة : **الفرد ، الدولة و النظام الدولي** في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية للأمن ، غير أن أمن الفرد و النظام الدولي يبقى تابع لأمن الدولة باعتبارها المرجعية الأهم ، كما نجد بأن بوزان لم يخرج حقيقة عن الرؤية الواقعية بجعله من الدولة المرجعية الأساسية و من الحكومات فواعل مركزيين ، و رغم ذلك يعد عمله قطيعة مع الفكر الواقعي التقليدي من خلال نقطتين (قلاع الضروس، 2017، ص. 204) :

الأولى: هي توسيعه مجال الدراسات الأمنية لتشمل قطاعات أخرى غير عسكرية (إقتصادية،إجتماعية، وكذ االهويات)، وبالتالي إمكانية الإعتماد على مرجعيات أخرى غير الدولة.

الثانية.: إقراره بوجود تهديدات ليست بالموضوعية، فبإمكان الجانب الإجتماعي مثلا أو البيئي تشكيل تهديد لبقاء واستمرارية الدولة بقدر ما تشكله القوى العسكرية للدول الأخرى. وبناءا على هذه الطروحات يقترح ميلر Muller ثلاث مستويات لدراسة الأمن ويورد فيها الكيان من جهة والقيم المهددة، فالكيان الأول هو الدولة وما يهدده عنصر السيادة والقوة، والكيان الثاني هو المجموعة وما يهدده هو الهوية، والكيان الثالث هو الفرد وما يهدده هو البقاء والرفاه.(بوستي، 2019)

يمكن القول بأن مقاربة " بوزان" تعتبر بالغة الأهمية نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، إضافة لإدراجها العوامل الإجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات.

الفصل الثاني:

واقع الأمن البيئي في الجزائر

الفصل الثاني: واقع الأمن البيئي في الجزائر

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول التي تزخر بتنوع الموارد سواءا كانت موارد طبيعية أو موارد طاقوية، إضافة إلى الثروات الغابية و الزراعية بالنظر إلى موقعها الجغرافي المتميز و تنوعها المناخي، غير أن هذه الموارد تواجه سلسلة تهديدات بيئية تتعدد بتعدد مسببات المشاكل البيئية ما يجعل دراسة الواقع و الأمن البيئيين أمرا حتميا لفهم طبيعة الإشكالات البيئية ، وهو ما يفرض ضرورة اعتماد آليات فعالة لحمايتها و تحقيق الأمن البيئي و التنمية المستدامة .

و يهدف هذا الفصل إلى تحليل شامل لواقع الأمن البيئي في الجزائر عبر رصد مختلف التهديدات و تداعياتها و آليات مواجهتها .

المبحث الأول: محددات الأمن البيئي في الجزائر بين الموارد و التهديدات و السياسات

المطلب الأول: مقومات الأمن البيئي في الجزائر

الفرع الأول: الثروات الطبيعية الباطنية

تعتبر الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية الجزائرية من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز إقتصاد البلاد وتنميته ومن أهم الثروات الطبيعية المتوفرة في هذه المناطق الثروات المعدنية، النفطية، بالإضافة إلى الثروات الفلاحية. (بلمقدم وبن رمضان، 2012، ص. 12)

وتمتلك الجزائر إحتياطي نفطي كبير، مما جعلها تحتل مكانة مهمة قاريا وعالميا حيث تمتلك ما يصل إلى 12,2 مليار برميل، وتنتج نحو 910 ألف برميل يوميا، وتتركز معظمها في الجنوب والجنوب الشرقي للبلاد، فعند تأميم الدولة الجزائرية للمحروقات 1971 والإحتياطيات النفطية في تزايد مستمر نتيجة الإكتشافات التي تحققها سوناطراك في مواقع جديدة بالكامل، بالإضافة إلى ذلك تزخر الجزائر بموارد بترولية كالبترول والغاز الطبيعي والذي يعد أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاءة و قليلة الانبعثات الملوثة للبيئة، (شرابة وعياد، 2025، ص. 84)بالإضافة الى المعادن التي يتم إستخراجها من باطن الأرض مثل: الحديد و الفوسفات و الزنك و الرصاص ، والتي تعتبر أساسية للعديد من الصناعات الحيوية، بالإضافة إلى إسهاماتها في الإستثمارات المحلية والدولة، وأهمها: منجم الحديد"غار جبيلات" بتندوف ، والذي يعد أهم المشاريع الهيكلية التي تعطي دفع جديد بالإقتصاد وتنويع، بالإضافة إلى مناجم الفوسفات والتي تتركز في الشرق الجزائري.

إضافة إلى هذه المعادن تزخر المناطق الحدودية بالجزائر بمعادن أخرى والتي تستخدم في الصناعات التحويلية، حيث تعرف ارتفاع متزايد في الأسواق العالمية . (بلمقدم وبن رمضان، 2012، ص. 14)

الفرع الثاني: الموارد المائية

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابع إستراتيجي في مسار التنمية الشاملة، وذلك لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، وهو ما يقتضي ترشيد إستعمالها، والتي تشمل الموارد المائية الطبيعية أو التقليدية المتمثلة في مياه الأمطار والمياه الجوفية والسطحية، و الموارد المائية الغير طبيعية والمتمثلة في تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة أي إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي بالإضافة إلى مصادر أخرى.

وتتمتع الجزائر بموارد مائية مصدرها مياه الأمطار، والتي تجتمع عدة عوامل تأثر على عملية التساقط بسبب كبر المساحة الجغرافية للجزائر، وتنوع تضاريسها، فبالرغم من ذلك إلى أن 85% من هذه المساحة توجد في المنطقة الصحراوية ، حيث يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار، في حين يتركز هذا الأخير في القسم الشمالي من البلاد على مدى 100 يوم على الأكثر.

وبالإضافة إلى ذلك تشتمل المياه السطحية على إجمالي الثروة المائية، والتي تتوزع بين المياه المحجوزة في السدود والمحاجر المائية، بالإضافة الى الآبار، كما أن محاولة البحث عن موارد مائية جديدة نظرا لتحكم عوامل جغرافية في مصدرها الطبيعي، جعل الجزائر تتجه لمعالجة مياه البحر كحل عملي، (الحبيتري، 2017، ص. 161)، زيادة على معالجة مياه الصرف الصحي والتي تهدف أساسا للحفاظ على البيئة وحماية المياه الجوفية من التلوث .

ورغم الموارد المتاحة تصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من ناحية الإمكانات المائية وذلك بسبب تزايد حدة المشاكل المائية بسبب الخصائص المناخية، مما يتطلب تبني إستراتيجية لتسيرها وإدارتها. (أبو طير وشنيخر، ص. 868)

الفرع الثالث: الغابات والتنوع البيولوجي

تعد الغابات أحد الركائز الأساسية للحياة والتنوع البيولوجي، كما أنها من أكثر النظم الإيكولوجية البرية إنتاجية، إذ تحتوي على موارد طبيعية متنوعة (شعشوع وآخرون، 2020، ص. 1350)، كما تعتبر من الأنظمة البيئية الحيوية. (سخري، 2025)

وتحتل الثروة الغابية في الجزائر مساحة تقدر بحوالي 741.381.2 كم^2 من مساحة الجزائر لتكون أكبر بلد إفريقي وصاحبة المرتبة الحادية عشر عالميا، كما يحوي الغطاء الغابي أنواع عدة من الأشجار والنباتات كالصنوبر الحلبي والساحلي، الكاليتوس والفلين...إلخ ، بالإضافة إلى النباتات الشوكية الصحراوية مما يساعد على التوازن الإيكولوجي والأمن البيئي، وقد أحصت العديد من محافظات الغابات بالتنسيق مع المراكز المتخصصة حوالي 630 صنف من النباتات الطبية مثل: الريحان، إكليل الجبل، الخزامى....إلخ. (بوشقورة وعمروش، 2024، ص. 116)

ويعتبر التنوع البيولوجي مورد هام تستفيد منه عديد القطاعات الإقتصادية كالفلاحة والصيد البحري والصناعة، وتتراوح حصتهما المشتركة المنبثقة عن إستغلال التنوع البيولوجي ما بين 20% و 30% من المنتوج الداخلي الخام، كما تسخر الجزائر ب 1600 صنف نباتي وزراعي، غير أننا لا نستعمل سوى 1% في الاقتصاد الوطني ومنه نذكر 1000 نوع ذو قيمة طبية، و 700 نوع نباتي مستوطن (يوجد فقط في الجزائر)، زيادة على 4963 نوع حيواني، بالإضافة إلى المحميات والحدائق الوطنية. (وزارة البيئة وجودة الحياة، د.ت)

المطلب الثاني: التهديدات البيئية في الجزائر

تواجه الجزائر تهديدات بيئية متزايدة ذات ارتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية والتي بعد قطاع المحروقات أهم ركائزها مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية والموارد الطاقوية ومن أبرز التهديدات ما يلي:

الفرع الأول: إستنزاف الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة:

حيث يؤدي الإستغلال اللاعقلاني للثروات والموارد الطبيعية إلى إنخفاض التنوع البيولوجي وتدهوره، وبالتالي القضاء على أنواع حيوانية ونباتية واندثارها، كما أن إهمال الإنسان لقيمة هذه الموارد وإفراط فيقطع الأشجار نتيجة عديد الممارسات والسلوكيات الجائرة واللاواعية بأهمية هذا المورد في دورة الحياة الطبيعية (إنتاج الأوكسجين) ، وكذا التوسع العمراني والزراعي غير المخطط جعل موارد البيئة معرضة للدمار و الإستنزاف الحاد للثروة النباتية وبالتالي تراجع الأراضي الزراعية وتوسع الصحراء. (غنيمي، 2025، ص. 290)

كما أن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة والموارد الطاقوية، حيث تعتمد الجزائر بنسبة 65% على الغاز الطبيعي و35% على النفط حسب إحصائيات سنة 2025، مما يجعله سلاح ذو حدين اعتباراً لكونه محرك عجلة التنمية والإقتصاد من جهة، وكونه المتسبب الرئيسي للتلوث والتدهور البيئي.

إضافة إلى ذلك نجد الإستهلاك المحلي، وكذا انخفاض الصادرات نتيجة لتزايد الطلب المحلي على الغاز، مما يخلق تحدياً بين توفير الطاقة محلياً ، وتلبية عقود التصدير والمحافظة على ديمومة الموارد.

وتتعرض المياه و الموارد المائية وبدرجات متباينة إلى سوء الإستغلال، حيث أن الاستغلال المفرط للمياه الجوفية يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه العذبة ، كما أن استغلال الغاز

الصخري قد يؤثر على عملية الإمداد بالمياه نتيجة التسربات المصاحبة لعمليات الحفر والتي تؤثر على جودة الهواء و الماء وتتسبب في تلوثهما.

الفرع الثاني: التلوث والتغيرات المناخية

***التلوث: (الماء ، الهواء ، التربة)**

يوصف التلوث على أنه الوريث الذي حل محل المجاعات والأوبئة، وهو ما يعكس خطورته (مكتفي، 2025، ص. 12)، ومن شدة إرتباطه بكل حديث عن البيئة أصبح يتبادر في أذهاننا بأنه المشكل الوحيد لها، مما جعل آثاره تمتد لمختلف المجالات:

- ولقد إرتفعت نسبة التلوث في الجزائر بصفة ملحوظة نتيجة لزيادة حجم النفايات سواء كانت منزلية أو صناعية (راشدي وينون، 2023، ص. 548)، وقد بلغت قيمتها السوقية عام 2021 نحو 151 مليار دينار جزائري،

كما يعتبر تلوث الماء عامل أساسي في انتشار عديد الأمراض بسبب سوء تصريف النفايات الصناعية، وكذا المبيدات الزراعية والصرف الصحي، مما ينجر عنه الإفتقار للمياه الصالحة للشرب هذا من جهة، وتدهور التربة من جهة أخرى، والتي تزيد حدتها من خلال التوجيه السيء والضغط الزائد للأنشطة البشرية، وبالتالي تقلص المساحات الزراعية وانخفاض كمية الإنتاج والذي يعود للإستخدام المفرط للمواد الكيماوية والملوثات المختلفة الناتجة عن النشاط الزراعي. (غنيمي، 2025، ص. 296)

زيادة على ذلك يعتبر تلوث الهواء الناجم عن حرق النفايات وعوادم السيارات والمصانع من أكبر مشكلات تلوث البيئة الحضرية وضوحا في عالم اليوم، وقد بدأت مشكلة تلوث الهواء تظهر بوضوح مع مجيء الثورة الصناعية وخصوصاً القرن العشرين، حيث ساهم التصنيع في الزيادة لنسب الفضلات وكذا المخلفات الجوية، وبالتالي زيادة نسبة الغازات و الأبخرة

المتصاعدة مما يهدد حياة وسلامة الفرد. كما تشكل مخلفات الأنشطة الصناعية والنفطية تهديد للنظم البيئية سواء البرية منها أو البحرية (هوشات، 2018، ص. 378)، بالإضافة إلى الأنشطة البتروكيماوية، وكذا الإعتماد على الوقود الأحفوري، والذي يتسبب في انبعاثات كربونية تؤثر على النظم الإيكولوجية الجبلية وكذا الساحلية.

و يعد التلوث الصناعي والحضري من أبرز التحديات البيئية في الجزائر نتيجة التوسع العمراني وكثافة النشاط الصناعي، حيث يؤدي هذا الأخير إلى انبعاثات ناتجة عن المصانع والمجمعات الصناعية تؤثر على جودة الهواء مما يشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة المحيطة به، ومما يزيد من خطورة وحدة هذا التلوث هو قرب التجمعات السكانية الكبيرة من مناطق النشاط الصناعي، مما يعرض السكان وكذا العمال لمستويات مرتفعة من التلوث على مدار ساعات، وانتشار الأمراض التنفسية والحساسية المفرطة، وهو ما يتطلب تطبيق سياسات فعالة للحد من الإنبعاثات والحفاظ على صحة الأفراد . (جديدكاتية، ص. 9)

ويرتبط التلوث الحضري بالفرد ونشاطه اليومي، والذي يعد المتسبب الرئيسي لمختلف أشكال التهديدات الحضرية، حيث تتسبب كثرة السيارات وحرق النفايات المنزلية في الأماكن الغير مخصصة لها في تلوث الهواء وانتشار الحشرات والأمراض المعدية، زيادة على ذلك التلوث الضوضائي وتأثيره السمعي، والحالة النفسية للفرد والاداء الوظيفي لجسمه، وكذا كثرة الإضطرابات النفسية والعصبية بالإضافة إلى كثرة الحوادث سواء في العمل أو في الأوساط الخارجية. (رداف، ص. 262)

وعليه يمكن القول بأن مشكلة تلوث البيئة الحضرية تتعدد أسبابها والنتيجة واحدة تنعكس آثارها بصفة مباشرة أو غير مباشرة على صحة الأفراد وسلامة محيطهم البيئي، مما يؤكد الحاجة الملحة لتطبيق سياسات فعالة للحد من الإنبعاثات والحفاظ على صحة الساكنة.

وزيادة على مختلف أشكال التلوث وصولاً إلى التلوث الضوضائي، برز التلوث الإلكتروني و يعد من أحدث مجالات التلوث، وينتج عن المجالات التي تحدث حول الأجهزة الإلكترونية بدءاً من الجرس الكهربائي ، المذياع والتلفاز ، انتهاءًا بالأقمار الصناعية، حيث يحفل الفضاء حولنا بالموجات الراديوية والموجات الكهرومغناطيسية وغيرها، والتي ينتج عنها آثار بيئية وصحية ومناخية وهو ما يضاعف إصابة الأفراد بأمراض العصر كالسرطان بسبب تعرضهم للمجالات الكهربائية مما يزيد من تعقيد الوضع البيئي والصحي.

ويؤدي الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الزراعية إلى التلوث الزراعي وتدهور جودة المياه الجوفية والتربة في المناطق الزراعية، ويلاحظ أن الأنشطة الزراعية المكثفة خصوصاً في السهول الجزائرية ذات الإمكانيات المائية العالية تعتمد على زيادة مستويات المغذيات والمركبات الكيميائية في البيئة، وهو ما يشكل تهديدً طويل الأمد للموارد الطبيعية وصحة الإنسان.

ومن أبرز الدراسات التي توثق هذه الظاهرة هي دراسة أجريت في سهل بومايزا شمال شرق الجزائر، والذي يتميز بإمكانيات كبيرة لدعم الزراعة المكثفة. وفي هذه الدراسة أجريت حملة أخذ عينات عام 2022 لتقييم تأثير النشاط الزراعي على جودة المياه الجوفية والتربة، وقد أظهرت نتائج التحليل تلوثاً ذو مصدر زراعي حيث تجاوزت مستويات أكسيد النيتروجين (NO_2 وNO_3) والبوتاسيوم حدود ملحوظة، كما أظهر تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وجود آليات إضافية تساهم في تمعدن المياه الجوفية، نتيجة مدخلات المياه السطحية من المناطق الزراعية ودخول المخلفات الغنية بالمادة العضوية من الحيوانات المدجنة.

من خلال هذه النتائج يمكن التأكيد على الأثر السلبي الكبير للزراعة المكثفة على جودة المياه والتربة في الجزائر، وهذا يبرز الحاجة لتبني سياسات إدارة مستدامة للموارد الزراعية والمائية للحد من التلوث وحماية البيئة.

***التغيرات المناخية :**

والتي تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى تدهور الأرض وفقدانها لوظيفتها، ويشير مصطلح التغيرات المناخية إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي ، وحدوث تغيرات مهمة من الناحية الإحصائية إما في متوسط حالة المناخ أو تقلبه ، والذي قد يستمر لفترة محدودة أو قد يمتد لعقود. (عشاشي، ص. 236)

ويشكل التغير المناخي مصدر قلق حقيقي اعتباراً لتهديده للأمن الغذائي والصحة البشرية، حيث تشهد الجزائر زيادة محسوسة في درجات الحرارة، مما يزيد من تبخر المياه والتقليل من رطوبة التربة، كما تعرف انخفاض لمعدلات التساقط حيث سجلت انخفاض بنسبة 30% إلى 40% في الوسط، و 20% في الشرق مما قد يتسبب في الجفاف وانخفاض في الإنتاج الزراعي. (سخري، 2025، ص. 69)

إضافة إلى ذلك فالموقع الجغرافي للجزائر بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى جعلها تعرف تزايد لحدة الظواهر الجوية المتطرفة مثل حرائق الغابات في الصيف، وكذا توسع المناطق الصحراوية نحو الشمال مما يؤدي إلى التصحر والذي يشكل تهديد للنظام البيئي والأراضي الزراعية. (سخري، 2025، ص. 69)

كما أظهرت عديد الدراسات الحديثة بأن الزيادة في درجات الحرارة بنسبة 1% في فصلي الصيف والربيع يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 0.48%، وقد أشار الدكتور "شنيني" في الإجتماع البرلماني ضمن فعاليات الدورة 29 لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29) سنة 2024 أن الجزائر تقع في الخط الأول من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية خاصة نقص المياه والتصحر مما يستدعي تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. (المجلس الشعبي الوطني، 2024))

الفرع الثالث: النمو السكاني والكوارث الطبيعية

*النمو السكاني:

يعتبر التزايد السكاني أخطر من التلوث البيئي اعتبارا لكونه مصدره الأصلي، حيث يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية، كما أن له تأثير كبير على الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلفات وتلوث المياه .

وبالتالي فالنمو المتسارع للسكان في الجزائر، وكذا آثار السياسات الصناعية التي تمارس ضغوطات عديدة على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والخدمات كلها كفيلة بتشكيل خطر وتهديد للبيئة بسبب الإستغلال المفرط للموارد. (حمود، 2022، ص. 1205) كما أن التوسع العمراني في المناطق الحضرية وغياب الدراسات التقنية و الفنية السابقة لميلاد أي مشروع سكني لاحتواء الزيادة السكانية ، وذلك على حساب الأراضي الهشة قد يجعلها معرضة للهزات الأرضية و الفياضانات. (راشدي وينون، 2023، ص. 540)

وتعاني الجزائر ومع الزيادة السكانية المتسارعة من قلة الموارد المائية ومحدوديتها، وذلك راجع لارتفاع الطلب على المياه مع تعدد استخداماتها سواء للري أو الصناعة أو الشرب مما يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية وتراجع جودتها في بعض المناطق.

مخطط01: يوضح نسبة التزايد السكاني في الجزائر من سنة 2000 الى 2026

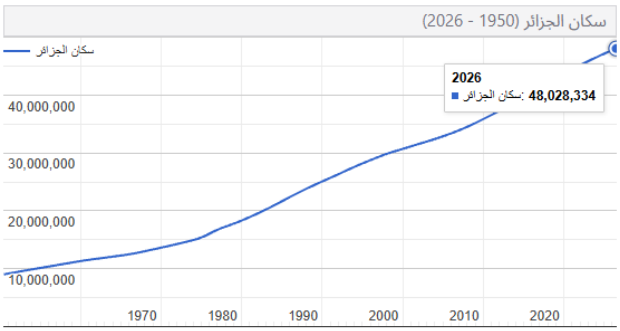

المصدر: https://www.worldometers.info/ar

كما أن التوسع العمراني العشوائي والتمركز في المدن الكبرى يرفع من نسب الإستهلاك سواء بالنسبة للغذاء أو الطاقة أو وسائل النقل وبالتالي زيادة نسب التلوث والنفايات المنزلية، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة الإنبعاثات المتعددة المصادر.

وعليه يمكن القول بأن الزيادة السكانية تشكل زيادة الضغط على الموارد الطبيعية وذلك لتلبية الإحتياجات المتزايدة وتوفير مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي، مما ينجر عنه اختلال في تسيير المدن وعديد التهديدات التي تطال التوازن البيئي (زياني، ص. 329).

***الكوارث الطبيعية:**

تشكل الكوارث الطبيعية أحد التحديات البيئية التي يتعرض لها كوكب الأرض بما يحويه من كائنات حية، والتي قد تتسبب في عديد الخسائر و الأضرار و الدمار، إضافة إلى معاناة بشرية كبيرة، فالأحداث الغير متوقعة والمفاجئة التي تسببها الطبيعة قد تكون ناجمة عن أسباب جغرافية طبيعية مثل الزلازل، البراكين، وموجات المد ، بينما قد تنجم عن أسباب مائية وجوية

كالفيضانات والعواصف والجفاف والتي تعد من العوامل الغير قابلة للضبط المسبق، وعلى الرغم من طابعها المؤقت إلا أن آثارها قد تمتد على المدى المتوسط والبعيد. (حساني،2014، ص.36)

وتعتبر الجزائر منطقة نشطة زلزالياً خاصة في الشمال، وذلك راجع لتمركز البرامج المتسارعة لبناء ملايين السكنات، وآلاف المنشآت القاعدية، وعديد السدود والهياكل الصناعية المختلفة حيث شهدت زلازل مدمرة مثل: زلزال الأصنام 1980، وبومرداس 2003. (حساني،2014، ص.36)

زيادة على ذلك تشهد الجزائر فيضانات، والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأخطار الطبيعية، حيث أن أخطرها ينتشر عبر 26 ولاية، منها 16 ولاية في الشمال، و10 في

الجنوب، وتعود خطورة هذه الفيضانات بالأساس إلى وقوعها في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة بالإضافة إلى طبيعة التضاريس بخصوص المناطق الصحراوية، حيث تؤدي طبيعة تربتها كونها رملية إلى إنجرافات خطيرة عند تساقط الأمطار الغزيرة، كما أن عدم الالتزام بقواعد البناء والتعمير يزيد من حدتها.

أما بخصوص حرائق الغابات في الجزائر فهي لا تعتبر من الدول الأكثر تعرضاً للحرائق في العالم أو حتى على المستوى المتوسطي، غير أن قلة مساحاتها الغابية المقدرة بـ 1.40 مليون هكتار فقط، هي التي تجعل من الحرائق ذات آثار كارثية حيث قدرت نسبة الغابات المحروقة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 بـ 2% من المساحة الإجمالية للغابات، فالإرتفاع المحسوس لدرجات الحرارة خاصة في فصل الصيف، وموجات الحر، بالإضافة إلى قلة الأمطار والجفاف كلها كفيلة بالتسبب بالحرائق، زيادة على بعضها الناتج عن قلة الوعي والإهمال كرمي السجائر. (مسيح الدين وحدرباش، 2022، ص ص. 1064–1066)

وقد عرفت الجزائر في 2021 حرائق واسعة تسببت في سقوط عشرات الضحايا وخسائر بالجملة مست القطاع الغابي والمنازل، بالإضافة إلى حرائق سنتي 2022 و2023 التي شكلت تهديد لحياة السكان، زيادة على الخسائر الإقتصادية والزراعية، كما أنه غالباً ما تتبع الكوارث أوبئة وأمراض معدية نتيجة لانهيار أنظمة الصرف الصحي ونقص المياه، وهو ما يتطلب تظافر الجهود لتطوير نظام الإنذار المبكر والبنية التحتية المقاومة للكوارث. (حساني، 2014، ص.39)

الفرع الرابع: التصحر

يعود مشكل التصحر لتداخل مجموعة عوامل طبيعية وبشرية، ويعد تغير المناخ أحد أبرز هذه العوامل، والذي أضحى يعرف إضطرابات متزايدة من إرتفاع لدرجات الحرارة وشح الأمطار، حيث يفاقم هذا الخلل المناخي من حدة الجفاف، ويسرع وتيرة تدهور الأراضي وفقدانها لقدرتها

الإنتاجية. (سلاماتي، 2023، ص. 95) ويؤدي الإستغلال اللاعقلاني للأراضي وكذا الرعي الجائر والأنشطة البشرية إلى إزالة الغطاء النباتي الذي يحمي التربة من التعرية، ويزيد من حدة التصحر حسب أحدث تقرير صادر عن وزارة البيئة، وهو ما أدى إلى تصنيف ما يقارب 10% من المساحة الإجمالية للبلاد (خاصة المناطق الشمالية) كأراضي مهددة بالتصحر وزحف الرمال. (وزارة البيئة وجودة الحياة، د.ت)

جدول رقم01: جدول يوضح نسبة التصحر في الجزائر (ألف هكتار)

الدولة	المساحة الكليا	المساحة المتصحرة	النسبة
الجزائر	238200 كلم^2	197000 كلم^2	82,7%

المصدر: مقال لآمنة بلعياضي وياسمينة بوطالبي، الثروة الغابية في الجزائر، واقع وتحديات

كما تتسبب الحرائق في الجزائر في فقدان آلاف الهكتارات سنويا مما يهدد التنوع البيئي والنظام الإيكولوجي، وتعتبر حرائق سنة 2021 من أشد الحرائق التي عرفتها الجزائر، حيث إلتهمت عشرات الهكتارات خاصة منطقة الأوراس وتسببت في مقتل وإصابة العديد من الأفراد، بالإضافة إلى إحتراق عشرات المنازل. (شريف، 2023، ص. 32) ومن هنا تكون الهجرة محصلة لعديد الأسباب السالفة وذلك بسبب عدم قدرة المناطق الريفية على دعم نفس حجم السكان القاطن سابقا، مما يزيد من حدة ضغطها على المدن، والتسبب في عديد المشاكل الإجتماعية كانخفاظ المستوى المعيشي والبطالة، قلة الخدمات الصحية والتوترات والنزاعات الاجتماعية وبالتالي الإخلال بالأمن. (جيلالي، 2024، ص. 972)

المبحث الثاني: تداعيات التهديدات البيئية في الجزائر و آليات مواجهتها

المطلب الأول: تداعيات التهديدات البيئية في الجزائر

تشكل التهديدات البيئية من تغير مناخي، وتلوث، وفقدان للتنوع البيولوجي تهديداً مباشراً للأمن سواء كان صحي أو إقتصادي أو إجتماعي، بحيث يعد تدهور البيئة أحد الأسباب الرئيسية والأخطار المركبة التي تساهم في زيادة أعباء جل الأنظمة الصحية، ومن أبرز آثار التحديات البيئية على الأمن الصحي، وكذا الأمن الإقتصادي والإجتماعي ما يلي:

الفرع الأول: على الأمن الصحي

حيث يؤدي تلوث الهواء والماء في الجزائر إلى الزيادة المتسارعة في انتشار مختلف أنواع الأمراض الأوبئة كأمراض الجهاز التنفسي، وكذا الأمراض المعدية كالكوليرا، كما تساهم التغيرات المناخية في توسيع دائرة انتشار نواقل عديد الأمراض كالملاريا، وغالباً ما ينظر إلى تغير المناخ بوصفه "عامل مضاعف للمخاطر"، حيث يزيد من تهديد الأمن الغذائي وبالتالي تناقص الإنتاجية وارتفاع الأسعار مما ينجز عنه الفقر وتفشي المجاعات، إضافة إلى التهديدات الجسدية والنفسية التي يكون فيها التلوث المتسبب الرئيسي مما يؤثر سلباً على صحة الفرد ويقلل من جودة الحياة. (رداف، ص ص. 269-271)

كما أن الكوارث الطبيعية في الجزائر المرتبطة بالمناخ وباختلاف أشكالها من موجات الحر أو الفيضانات تتسبب في وقوع إصابات مباشرة وقد تزداد خطورة بخطورة طبيعتها، وبالتالي الضغط على المستشفيات والمرافق الصحية.

كما قد يتسبب التصحر الذي يعد من المشكلات البيئية الملحة في عالمنا المعاصر عامة ، و الجزائر خاصة، في تناقص وشح المياه العذبة، بالإضافة إلى تراجع المحصول الزراعي مما يزيد من تفاقم التعقيدات الصحية للفرد ، وكذا المشاكل الغذائية بسبب أزمة المياه.

وتظهر البيانات الحديثة لتقرير الوكالة الدولية للطاقة أن موجات الحرارة المستقبلية ودرجات الحرارة القصوى قد تشكل خطراً على أمن الكهرباء في الجزائر، الأمر الذي يؤثر بشكل غير

مباشر على تشغيل المستشفيات، محطات معالجة المياه، والتخزين الصحي للأدوية واللقاحات (IEA2025)، كما أن درجات الحرارة القصوى وموجاتها قد تشكل تحديات إضافية على نقل وتوليد الكهرباء، حيث أن الحاجة الملحة للتبريد والإستخدام المتزايد للتكييف يزيد من تهديد أمن الكهرباء زيادة على تفاقم المخاطر الصحية نتيجة الحرائق، مما يستدعي استراتيجيات وقائية لتعزيز قدرة النظام الصحي على مواجهة هذه المخاطر. (الوكالة الدولية للطاقة، 2025)

الفرع الثاني: على الأمن الإقتصادي و الإجتماعي

حيث تعكس الأوضاع البيئة المتدهورة الاداء الإقتصادي والدخل السنوي للفرد، وهذا من خلال تأكيدات الهيئة الحكومية لخبراء المناخ ، حيث تمت الإشارة إلى تأثير التقلبات المناخية على قدرة الفرد في اداء مهامه والتعامل مع الوضع المناخي، مما قد يؤثر على الإنتاجية (حمود، 2022، ص. 1206) بالإضافة إلى الخسائر الإقتصادية الكبيرة ، حيث تقدر تكلفة التدهور البيئي (مثل تلوث الهواء والماء) بنسبة 3% إلى 5% في بعض المناطق، وهو ما يؤثر على الناتج الإجمالي المحلي، مما يجعله عائق أمام التنمية المستدامة.

وبالتالي فتراجع الإنتاجية وزيادة التكاليف تجعل فرض اللوائح البيئية الصارمة والتي بدورها تفرض على الشركات تكاليف إضافية ، مما يؤثر على قرارات الإنتاجية والإستثمار، كما يؤدي الإفراط في استغلال الموارد إلى ندرة في العرض مما يزيد من حدة الصراعات الإقتصادية، والتي يكون لها آثار سلبية طويلة المدى على النمو الاقتصادي والتنمية، كما يتسبب التصحر والجفاف وكذا ندرة المياه في انخفاض الإنتاج الزراعي، مما يهدد الاستقرار الغذائي وقدرة الدولة على توفير مخزون تلجأ إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية مما يضطرها إلى اللجوء للإعتماد على الاستيراد. (عوينات، 2008، ص. 155)

أما بخصوص أثر التحديات البيئية على الأمن الاجتماعي في الجزائر، فالتدهور البيئي وندرة الموارد كفيلان بدفع الفرد للهجرة و النزوح من منطقة إلى أخرى، وهو ما قد يسبب ضغوطات

إجتماعية واقتصادية للمناطق المستقبلة. (هوشات، 2018، ص. 387) كما تتسبب التهديدات البيئية في الجزائر بالإضرار بالمحاصيل والقطاعات الزراعية وبالتالي فقدان فرص العمل، مما يضعف من القدرة الشرائية للفرد ورفع معدلات الفقر، بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار الإجتماعي والسياسي و الذي يعد مشهد طاغي في الفترة الحالية من تفكك أسري و انقسامات سياسية ، والذي تتسبب فيه ندرة الموارد، و التي ينجر عنها توتر ونزاع داخلي، والذي قد يتطور إلى صراعات. (غنيمي، 2025، ص. 178)

المطلب الثاني: آليات مواجهة التهديدات البيئية في الجزائر

تسعى الجزائر في مواجهتها للمشكلة والأزمة الإيكولوجية المتجلية من خلال تزايد التلوث لرفع التحدي وإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة، وكذا وضع مخطط وطني للعمل البيئي من أجل تحقيق حماية الصحة العمومية، وإدماج الاستمرارية البيئة في البرامج الإقتصادية وكذا الإجتماعية بالإضافة إلى العمل على النمو المستدام من ظاهرة الفقر، ويمكن حصر السياسة البيئية التي تتبناها الجزائر فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة التخطيط البيئي

يعد التخطيط البيئي في الجزائر منهج وقائي حديث في إدارة البيئة وحمايتها، وهو وليد للتحولات العميقة التي شهدتها السياسة الوطنية في المجال البيئي (دعموش، 2010، ص. 10)والذي يقصد به وضع برامج تتضمن قواعد وتنظيمات محددة تهدف إلى حماية البيئة من خلال التوعية بالمخاطر وكذا المشاكل البيئية ووضع خطط مناسبة للحد من آثارها. (واضح، 2024، ص. 101)

فمن خلال المخططات البيئية المركزية ذات الاختصاص يمكن التعرف و كذا الكشف عن المشاكل البيئية، وتحديد مسببات التلوث واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها .

وقد تضمن المخطط الوطني للأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001 عديد النقاط كالتركيز على صحة الفرد كأولوية وحماية البيئة بتوسيع الغطاء النباتي الغابي وخلق مناطق للتنمية المستدامة، أما المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة فقد اعتمد سنة 2005 والذي استحدثت من خلاله مؤسسات بيئية جديدة، كما تم إسناد صلاحيات لمؤسسات أخرى كالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث لتحصيل الموارد المالية من خلال الجباية البيئية وتخصيصها للإستثمار (حسونة، 2017، ص. 210).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن سياسة التخطيط البيئي هي سياسة تسعى لضمان الحماية المتكاملة للبيئة والحفاظ على سلامتها و سلامة الفرد، ونظراً لارتباط عديد العناصر البيئية بقطاعات محددة تتمتع بالإستقلالية إدارياً وهيكلياً، فقد إستقر تسيير الكثير منها ضمن مخططات قطاعية مثل التخطيط الخاص بقطاع المياه، وقطاع إدارة وتسيير النفايات، وكذا التخطيط المرتبط بالأخطار الكبرى. (واضح، 2024، ص. 103)

الفرع الثاني: سياسة الإنتقال الطاقوي

تسبب الطاقات الأحفورية مخاطر عدة على الصعيد البيئي في الجزائر مما جعل لزاماً التوجه نحو الطاقات البديلة والتي من شأنها الحفاظ على التوازن بين استمرار التنمية والتطور الإجتماعي من جهة، والمحافظة على البيئة وتحقيق الإستقرار الإقتصادي من جهة أخرى.

وتعتبر الطاقات الأحفورية أهم مكون للنظام الطاقوي العالمي الحالي، والتي بالرغم من الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية، إلا أنها تسبب أضرار جسيمة تنعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الحياة الإقتصادية والإجتماعية على المدى الطويل. (طجين ورايس، 2025، ص. 317)

ومن هنا وجب اعتماد سياسة الإنتقال الطاقوي والتي تعنى بوضع سياسات هادفة للتحول من الطاقة الأحفورية والتي أصبحت أحد العوامل المهددة للأمن البيئي إلى الإرتكاز على مصادر الطاقات المتجددة والتي تعد أكثر أماناً على العناصر البيئية.

وقد قامت الجزائر بتجسيد عدة برامج في مجال الطاقات السليمة، كما أنها سطرت مخطط لبرامج أخرى مستقبلية منها:

برامج الطاقات المتجددة المنجزة: والتي من أحد إنجازاتها المحطة الكهربائية الهجينة (شمس – غاز) بحاسي الرمل(SPP1) ، وكذا المركز الكهروضوئي لتوليد الكهرباء في منطقة "إسكرام بتمنراست"، بالإضافة إلى المحطة النموذجية لتوليد الكهرباء بغرداية المنشأة سنة 2014، وكذا المحطة الكهروضوئية بأدرار التي دخلت حيز الخدمة سنة 2017 بإنتاج قدره 30 كيلو واط على مستوى وحدة البحث. (بلحاج وخلفة، 2025، ص. 115)

كما أنه يوجد عديد المشاريع بخصوص برامج الطاقات المتجددة قيد التنفيذ والمستقبلية كالبرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011–2030، والذي يضطلع للوصول إلى نسبة أعلى من الإسهام في الإنتاج الطاقوي.

وعليه يمكن القول بأن التحول من إعتماد مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر آمنة على عناصر البيئة هدفه الحفاظ على سلامة البيئة بغية تحقيق أمن بيئي مستدام، والذي يعد أحد أهم الأهداف الإستراتيجية للجزائر.

الفرع الثالث: الآليات القانونية والتشريعية

مع تزايد التحديات والرهانات المرتبطة بالبيئة وتدهورها، برزت الحاجة إلى إيجاد إطار قانوني ينظّم المجتمع المدني ويحدد مجالات وطرق عمله، وإشراكه كفاعل غير حكومي في جهود الحفاظ على البيئية وتنميتها.

وفي إطار التنمية المستدامة عكفت الجزائر على سن مجموعة من القوانين والنصوص التي تؤطر هذا العمل بما يتماشى مع استراتيجيات الدولة.

***القوانين الوطنية**

لضبط إطار عمل المجتمع المدني البيئي في الجزائر من حيث المبدأ العام وشروط التأسيس ومجالات التدخل وعلاقته بالدولة من جهة، وتمويله وانسجامه مع أهداف الدولة من جهة ثانية، أخضعت الدولة الجزائرية شروط التأسيس وطرق العمل ومجالات التدخل إلى منظومة من القوانين ومجموعة من النصوص المنظمة.

1- المعالجة التشريعية للمجتمع المدني البيئي: بما أن أهم فاعل في المجتمع المدني هو الجمعيات ذات الطابع البيئي، فإن قانون الجمعيات 12-06 يعد الإطار التشريعي الأساسي المنظم لنشاط المجتمع البيئي بالجزائر، حيث يحدد ويضبط مفهوم المجتمع المدني

وأدواته وآليات تأسيسه وتسييره، ومجالات تدخله ويضبط نشاطاته وطرق تمويله وأساليب المحاسبة فيه. (القانون رقم 06/12، 2012)

وكإطار تشريعي مرجعي يمثل القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات في الجزائر أداة من أدوات الحوكمة الأمنية الهادفة إلى إدماج الفاعلين غير الحكوميين في إدارة موضوع الأمن البيئي من خلال تنظيم الفاعلين وضبط النشاطات ومصادر التمويل.

كما يشير القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، خاصة في المادة 35 منه " تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وعمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به. (القانون رقم 10/03، 2003، ص. 6)

فهي تستهدف تحسين الإطار المعيشي والحفاظ على الصحة العامة، حيث تعمل الجمعيات على لعب دور متزايد تتشاركه مع الجماعات الإقليمية ومؤسسات الدولة المخول لها تسيير شؤون البيئة المحلية، وهذا ما كرسه المشرع الجزائري في فكرة الديمقراطية التشاركية في إطار قانون البلدية 2011. (يوسفي، 2023، ص. 75)

إن فكرة إشراك المجتمع المدني وتحميله جزء من مسؤولية الحفاظ على البيئة والمساهمة في اتخاذ القرارات والتفاعل معها، ومحاولة المشرع ضبطها إلا أنها بحاجة إلى المزيد من التنظيم، فلجان الأحياء والجمعيات التي يتعلق موضوع نشاطها بالنظافة أو الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن أو مواضيع أخرى مثل التشجير وحماية التنوع البيئي وغيرها قد عرفت تزايدا كبيرا خاصة في ظل تطور وسائل التواصل الاجتماعي.

كنموذج يمكن الإشارة إلى مبادرة الجزائر الخضراء، التي تبنتها جمعية محلية في إطار محاربة التصحر، وإعادة الإعتبار لمشروع السد الأخضر كمنطلق تبنته الدولة لاحقا وأعطته دعما وعملت على تأطيره بما يخدم إستراتيجيتها في مواجهة تحديات الأمن البيئي المتزايدة خاصة ظاهرة التصحر وزحف الرمال وتآكل الغطاء النباتي جراء الحرائق.

2- الأساس الدستوري لمشاركة المجتمع المدني في حماية البيئة:

يتكون المجتمع المدني أساسا من الجمعيات، التي يتعلق نشاطها بالبيئة كموضوع على تشعبه، فرغم اهتمام الدولة ومؤسساتها بهذا الموضوع إلا أن ضرورة إشراك المجتمع المدني كانت تبدو واضحة.

وهو ما جاء به دستور 1989 الذي أقر حرية إنشاء الجمعيات بمختلف طوابعها وتخصصات عملها وهو ما يتضمن المجتمع المدني البيئي، (دستور الجزائر، 1996) هذا التوجه عززه دستور 1996 الذي كرس هذا المبدأ بشكل صريح مانحا الحق في إنشاء الجمعيات وكذا المنطلق الدستوري الذي تستند إليه في إنشائها ونشاطها، والعمل من أجل تحقيق أهدافها بما لا يتعارض مع نصوص القوانين المتعلقة بها.

يمكن القول أن دسترة الجمعيات فتح الباب على مصراعيه أمام تنظيم الأفراد للعمل على الحفاظ على الأمن العام والأمن البيئي كأحد فروعه، لتظهر في المشهد العام الجزائري جمعيات ذات طابع بيئي مشكلة بذلك المجتمع المدني البيئي الذي تطور من حيث العدد والتنظيم والأهداف، ليصبح فاعلا لا يستهان بدوره في الحفاظ على البيئة.

وبالعودة إلى اتساع مجال الصالح العام، وتطوره المضمون الفكري لمفهوم المجتمع المدني وتطور العلاقة التي تربط بين فكرة المجتمع المدني والدولة الحديثة، وتزايد تأثيره كأحد الفواعل غير الدولاتية في الحفاظ على البيئة كأحد فروع وأطر مجالات الأمن الوطني. (زغيب ووناس، 2023، ص. 9)

الفصل الثالث:

جهود المجتمع المدني لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر

تمهيد:

في ظل التحديات والرهانات البيئية المتزايدة، تبدو الحاجة إلى تضافر جهود مختلف الفاعلين ملحة، وهو ما يترجم عجز الدولة بمفردها ، وحاجتها إلى وجود فاعلين آخرين للعمل إلى جانبها.

وهنا يظهر دور المجتمع المدني كفاعل يتقاسم المسؤولية الجماعية اتجاه البيئة في الجزائر، ويكتسي دور المجتمع المدني أهمية بالغة في ظل ما تم تناوله في الفصل السابق من تحديات ورهانات.

المبحث الأول: آليات وإسهامات المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر

على الرغم من التحديات والصعوبات التي تعيق عمل المجتمع المدني في المجال البيئي في الجزائر، وترهن في كثير من الأحيان وجوده ونشاطه وتحد بصفة كبيرة من فاعليته، وترسم له دوراً ثانوياً لا يرقى إلى ما هو مأمول ومنتظر منه، إلا أن له دوراً وإسهامات واقعية كفاعل مهم يحاول الوصول إلى دور لا يقل أهمية عن دور الدولة ومؤسساتها خاصة في الآونة الأخيرة التي يحاول فيها تدارك نقائصه للوصول إلى دور أكثر قبولا .

المطلب الأول: التوعية والتحسيس البيئي

الفرع الأول: الحملات التوعوية

يُقصد بالتوعية البيئية البرامج أو النشاطات التي توجه للناس أو فئة منهم بهدف تسليط الضوء أو توضيح مشكلة بيئية معينة، لخلق الإهتمام أو الشعور بالمسؤولية اتجاه مشكلة بيئية معينة للوصول إلى تغيير نظرتهم أو إشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لوضعية بيئية أو مشكلة بيئية. (حواس، 2015، ص. 84)

وتعد هذه الآلية المبنية على الإتصال المباشر إحدى أهم الآليات التي يعتمدها المجتمع المدني من أجل رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة ، إذ غالباً ما يكون للإتصال المباشر فاعلية في رفع مستوى العمل التحسيسي وتحقيق تجاوب أكبر من الفئات المجتمعية اتجاه قضايا البيئة.

وتبرز أهمية العمل التوعوي خاصة من خلال العمل الجواري الميداني والندوات والمحاضرات وحملات التحسيس المتخصصة. (بركات، 2014، ص. 125)

إن بناء رأي عام واعي ومدرك بأهمية البعد البيئي في حياة المجتمعات الإنسانية من صميم ما يسعى إليه المجتمع المدني في الجزائر وما يستهدفه من خلال الحملات التوعوية المتخصصة والموجهة إلى قضايا معينة، ما يزيد من فاعليتها، فالتوعية والتحسيس الميداني بقضية بيئية محددة يحد من تأثيرها ويضاعف الجهود لتحقيق التأثير الفعلي وتعبئة الرأي العام أو الرأي الجماعي للمهتمين بالمشكلة البيئية موضوع التوعية كحل سريع وفعال. (بركات، 2014، ص. 125)

مجمل القول أن الحملات التوعوية التي يقوم بها المجتمع المدني هي آلية فعالة خاصة في ظل الإتصال المباشر بالفئات المجتمعية التي تعاني آثار إحدى المشكلات البيئية عبر المساهمة بشرحها وإيضاحها والأخطار التي تسببها والحد منها من خلال رفع مستوى الوعي المجتمعي والفردي بها من جهة، وتفعيل دور المجتمع في حل هذه المشكلة والحد منها ومن أسباب تكرارها والعودة إليها.

الفرع الثاني: نشر الثقافة البيئية

بالإضافة إلى الحملات التوعوية يبرز نشر الثقافة البيئية كآلية أخرى تفيد في منع أو الحيلولة

دون وقوع أو إنتشار الأخطار البيئية كاستباق وعمل إستشرافي من خلال العمل الميداني والتماس المباشر بين المجتمع المدني ومكونات المجتمع، أو عن طريق الإعلام ووسائله المختلفة.

وتبرز أهمية نشر الثقافة البيئية في الجزائر خاصة في بناء وتكوين أفراد واعين ومتفاعلين مع قضاياهم البيئية بشكل مستمر ومنتظم من شأنه أن يجعل من الاهتمام بالبيئة سلوكاً عاماً ، أو ما يطرح كمصطلح يعبر عنه بالمواطنة البيئية، وتعبر عن أفراد ومجتمعات مدركة لمسؤوليتها إتجاه محيطها ومتفاعلة معه ومؤثرة فيه (بركات، 2017، ص. 199) هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكمن دور نشر الثقافة البيئية في تعبئة الجماهير الجزائرية لتكون قوى ضاغطة

للتأثير على صناع القرار لانتهاج سياسات إنمائية متوازنة تحترم البيئة وتحافظ على الموارد. (العلي، 2009، ص. 51)

هذا ويمكن الإشارة أيضاً إلى التنشئة البيئية لأفراد المجتمع الجزائري في هذا المجال ودوره في تنمية الوعي البيئي من خلال عمليات التوجيه والتكوين التي تستهدف خاصة الفئات العمرية الناشئة، لنشر الثقافة البيئية كدور يضطلع به المجتمع المدني ويعمل عليه، ما ينتج سلوكيات بيئية إيجابية للأفراد مبنية على الوعي والإدراك المكتسب نتيجة للعمل القائم على المعرفة والموجه لنشر الثقافة البيئية.

يمكن القول أن نشر الثقافة البيئية في الجزائر عنصر حاسم له من الأهمية مايجعله آلية فاعلة في يد المجتمع المدني للوقوف في وجه الإنكشافات التي تهدد الأمن البيئي خاصة في الجانب الوقائي؛ فالفرد المكون والمدرب والمثقف بيئياً يمكن المراهنة عليه كأداة مؤثرة في مواجهة تحديات الأمن البيئي.

المطلب الثاني: المشاركة في حماية البيئة والتنمية المستدامة

بالعودة إلى المطلب الأول الذي يتعلق بالأدوار التي يمكن القول أنها أدوار وقائية يقوم بها المجتمع المدني في الجزائر من خلال التوعية والتحسيس ونشر الثقافة البيئية، فإن هذه الأدوار تقوم أساساً على التربية والتكوين والإعلام، إلا أن هذه الأدوار الوقائية ليست الأدوار الوحيدة للمجتمع المدني الذي يتجاوزها إلى أدوار أخرى ومنها:

الفرع الأول: المبادرات الميدانية

تعد الأعمال الميدانية و التحسيس البيئي من أبرز صور الشراكة العملية بين الإدارة و الجمعيات البيئية في الجزائر ، إذ لا يقتصر دورها على الطابع النظري أو الإستشاري فحسب ، بل يمتد إلى تنفيذ برامج ميدانية بالتنسيق مع السلطات العمومية ، كتنظيم حملات التشجير و أيام النظافة ، و الأنشطة التحسيسية داخل المؤسسات التربوية ، و المساهمة في نشر الثقافة البيئية .و يستند هذا الدور إلى الإطار التشريعي الذي كرس مبدأ إشراك المجتمع المدني في حماية البيئة ، حيث نص القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

على ضرورة ترقية الإعلام و التحسيس البيئي ، و إشراك مختلف الفاعلين في حماية البيئة (القانون رقم 03-10، 2003) ، كما أقر القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات حق هذه الأخيرة في المساهمة في تحقيق أهداف ذات منفعة عامة وبالتالي تحقيق الأمن البيئي بالتعاون مع السلطات العمومية. (القانون رقم 12-06، 2012)

وعليه يمكن القول بأن الأنشطة الميدانية والتحسيسية تمثل تجسيد فعلي لمبدأ الديمقراطية التشاركية في المجال البيئي، وتسهم في تعزيز الأمن البيئي من خلال إشراك المواطن عبر قنوات منظمة ومؤطرة.

الفرع الثاني: المشاركة في المشاريع البيئية:

يضاف إلى الدور الوقائي العلاجي والمبادرات الميدانية أيضاً الدور العملي للمجتمع المدني من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات البيئية وصنع القرار وتجسيد المشاريع البيئية بغية تحقيق الأمن البيئي و يمكن تقسيمه إلى:

الدور الاستشاري:

ويتضمن الدور الاستشاري للمجتمع المدني في الجزائر و الممثل في الجمعيات البيئية مشاركتها في الهيئات الإستشارية على المستوى الوطني أو الهيئات الإستشارية على المستوى المحلي، إعترافاً من الدولة بالدور التشاركي لمنظمات المجتمع المدني من خلال إقرار دورها في الاستشارة وتقديم المقترحات والخبرات في كل ما يمس جوانب البيئة لتحقيق حوكمة بيئية رشيدة وإدارة الشأن العام وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. (مسعودي وبوشي، 2019، ص. 111)

وقد جاء الإعتراف بالدور الإستشاري لمكونات المجتمع المدني خاصة من خلال المرصد الوطني للمجتمع المدني بما فيه المجتمع المدني وكذا المجلس الإقتصادي والإجتماعي و البيئي.

إن الديمقراطية التشاركية والمواطنة البيئية تفرض الدور الإستشاري للمجتمع المدني للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات وتقديم الإقتراحات والرؤى من مكونات المجتمع المدني وخبرائه وتقديم تصوراته ورؤيته.

وعلى المستوى المحلي في الجزائر تعمل كقوى ضاغطة وكشريك إجتماعي له رؤيته للحفاظ على البيئة في مجالات الحياة اليومية والحفاظ على المساحات الخضراء والنظافة العامة وغيرها من النشاطات التي لها علاقة بالحياة والحفاظ على البيئة.

الدور الوقائي:

إن الدور الوقائي للمجتمع المدني يعد الدور المحوري والأهم في نشاطاته ، وهو دور رائد يُعمل من خلاله المجتمع المدني على بناء رأي عام ينادي بالحفاظ على البيئة و المحيط ، ويعمل على المشاركة الشعبية الفعالة والدائمة من خلال:

صناعة الوعي البيئي والتأثير على الرأي العام وتوجيهه نحو قضايا الحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال العمل الميداني والحملات التوعوية والتحسيسية أوالملتقيات و الندوات العلمية وحتى الأيام الدراسية.

التنشئة البيئية وهي عملية تستهدف الفئات العمرية المتمدرسة، ومخاطبة التلاميذ والأطفال لغرس قيم المحافظة على البيئة في نفوسهم.

الدور العلاجي:

و يُقصد بالدور العلاجي تدخل المجتمع المدني البيئي في مواجهة مشكلات قائمة أو ناتجة على ممارسة أو برنامج قد يكون تابعاً للدولة أو حتى نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حتى حرفيا تابعا للدولة أو الخواص يكون له أثر مضر بالبيئة خاصة إذا كان هذا النشاط غير قانوني وغير مرخص.

ويقوم المجتمع المدني البيئي بالدور العلاجي عن طريق اللجوء إلى التقاضي أو وسائل الضغط والتنديد بالاعتداءات على البيئة كما يمكنها اللجوء إلى التصعيد أو الاحتجاج أو التظاهر. (سايح، 2014، ص ص. 104–108)

المطلب الثالث: الشراكة والتعاون مع الفاعلين الحكوميين والدوليين

الفرع الأول: التعاون مع الدولة

سعت الدولة الجزائرية إلى دعم الديناميكية التشاركية بين مؤسسات الدولة وفاعليات المجتمع المدني لتقوية قدرات الجمعيات البيئية من جهة، وترسيخ قيم ثقافة التعاون والمواطنة البيئية والديمقراطية التشاركية من جهة، والإستثمار الجيد للكفاءات والنخب في المجتمع المدني للرفع من مردوديته ومستوى خدماته من جهة أخرى. (المرصد الوطني للمجتمع المدني، د.ت)

إذ يعمل المجتمع المدني بالتنسيق مع مؤسسات الدولة في غالب الأحيان خاصة من خلال الجمعيات المعتمدة والممولة أساساً من طرف الدولة والتي تتماشى برامجها وبرامج الدولة ورؤاها الإستراتيجية، حتى أن الدولة تستعين بالمجتمع المدني ذو التوجه البيئي في تنفيذ برامجها خاصة التعليمية والتوعوية والتحسيسية.

إن مبادرة الجزائر الخضراء التي تبنتها وزارة الفلاحة الجزائرية خير مثال على هذا التعاون والعمل المشترك بين مؤسسات الدولة وفاعلي المجتمع المدني من خلال برنامج غرس مليون شجرة.

إن دور المجتمع المدني إذاً لا يقتصر على العمل التطوعي بل يمكن أن يصبح أكثر فاعلية ومردودية لو فعلت الديناميكية التشاركية في وجود سياسات حكومية رشيدة ومجتمع مدني قوي ومؤثر بالإعتماد على الكفاءات القادرة فعلا على تقديم الإضافة .

***آليات الشراكة :**

يمكن الحديث عن آليات شراكة قانونية تؤسس من جهة للعمل البيئي للمجتمع المدني في الجزائر، كما يمكن الحديث عن آليات العمل المشترك لتعزيز الحوكمة البيئية ومواجهة التهديدات الأمنية البيئية، وهنا يمكن تقسيم آليات الشراكة إلى:

***آلية الاستخبارات البيئية المجتمعية:** تعتبر هذه الآلية إستراتيجية تحول الجمعيات إلى أذرع إستخباراتية للدولة، حيث تمد صانع القرار والجهات الرسمية المخولة بمعلومات ميدانية دقيقة من خلال العمل الميداني والمعرفة بالمناطق المحلية. (Aggeri, 2012, p. 1–15 & Chornoz) إن العمل الميداني للجمعيات يعطيها معطيات دقيقة عن مجال عملها مثل جمعيات التشجير والنظافة ومكافحة الحرائق، كما أن معطياتها محينة ومتخصصة.

***آلية الردع البيئي المشترك :**

وتتمثل هذه الآلية في الشراكة بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع المدني وحق رفع دعاوى قضائية ضد من يهدد الأمن البيئي أو يسيء إلى البيئة كما تعطي هذه الآلية الحق والقوة للجمعيات (القانون رقم 03-10، 2003، المادة 35) في رصد ومتابعة كل أشكال التهديدات الأمنية البيئية بالتنسيق مع مؤسسات الدولة الجزائرية. وهذا ما يفرضه أحد المراسيم حيث تنسق الجمعيات مع بعض المؤسسات مثل الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

الفرع الثاني: التعاون والشراكة مع الهيئات والمنظمات الدولية

في سعيها نحو مأسسة حماية البيئة، لم تقتصر جهود الأمم المتحدة على المؤتمرات والقمم البيئية ، بل قامت باستحداث مفاهيم ومقاربات جديدة أسست لفلسفتها ورؤيتها الجديدة حول مصطلح التنمية المستدامة التي ربطتها بحماية البيئة.

ومع دخول المنظمات غير الحكومية الناشطة خاصة البيئية منها التي تعمل على حماية البيئة أصبحت شريك مجتمعي يشارك من خلاله أفراد المجتمع و ممثليهم في تحقيق الحماية البيئية.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ظلت طرفاً فعالاً ومشاركا منذ بداية المفاوضات والمؤتمرات الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة، فقد وقعت إتفاقية الإطار لهيئة الأمم المتحدة حول

التغيرات المناخية سنة 1993 وبروتوكول كيوتو سنة 2005، كما وقعت على عديد الإتفاقيات المتعلقة بالبيئة. (قرساس، 2023، ص. 181)

هذا وصادقت الجزائر على ما يفوق 200 إتفاقية دولية في إطار حماية البيئة، وإحدى عشرة إتفاقية بين سنتي 2017 و2018 ونشاط مكثفا بين 2018-2022 (وزارة البيئة وجودة الحياة، د.ت)، ويظهر دور المجتمع المدني في التعاون مع الهيئات الدولية من خلال تعاونه مع مؤسسات الدولة في البرامج الأممية التي تتبناها من خلال المشاركة في تنفيذها والتوعية بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترخيص المشرع للجمعيات بقبول الهبات والتمويلات الأممية لبرامج حماية البيئة، والترخيص للشراكات مثل شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الجمعيات البيئية في الجزائر، أين تعمل الهيئة الدولية على تمويل مشاريع بيئية محلية مثل مكافحة التلوث وحماية التنوع البيولوجي، ورفع مستوى تدريب الجمعيات البيئية وإشراكها في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. (قرساس، 2023، ص. 193)

كما يعمل الخبراء الدوليون بالتنسيق مع المجتمع المدني المحلي في الجزائر على التكوين المستمر وتخريج كوادر قادرة على العمل من أجل أهداف حفظ البيئة، وهو ما يرفع فعلاً من مستوى المجتمع المدني المحلي وإدراكاته من أجل تحسين وتطوير آلياته وما يتوافق مع برامج عمل المؤسسات الدولية وغير الحكومية.

من أجل مواجهة واقع الوضع البيئي و التهديدات المتفاقمة، أقر الفاعلون الدوليون سياسة دولية وإقليمية تبنتها مجموعة من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمواجهة هذه التهديدات، ولذا عملت هيئة الأمم المتحدة على فرض وجود أمن بيئي حقيقي ومستدام. (طواهرية، 2017، ص ص. 166-168)

وبناءا على ذلك تبنت الجزائر جملة من التدابير للوصول لتحقيق الأمن البيئي سواءا من خلال إبرام إتفاقيات أو الموافقة عليها، و كذا دعم الجهود الدولية و أبرزها ما يلي :

***إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية:**

شاركت الجزائر بفاعلية وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1993، كما صادقت على بروتوكول كيوتو بموجب مرسوم رئاسي عام 2004 بهدف حماية النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية على أساس الإنصاف ووفقاً للمسؤولية المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير الوقائية للحيلولة دون أسباب تغير المناخ والحد من آثاره الضارة. (مركز جيل للبحث العلمي، 2020، ص. 87)

ويبدو من الواضح تماماً أن التنفيذ الحقيقي لخطط واتفاقيات الأمن البيئي والحفاظ على البيئة يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية معقدة تتعارض في بعض الأحيان ومقتضيات الأمن البيئي، مما يجعل الدول في مواجهة بين ما هو اقتصادي سياسي وما هو بيئي.

كما أن النشاط البشري وخاصة الصناعي منه مستمر في الزيادة مما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على موضوع التغيرات المناخية، ويرهن حق الأجيال القادمة في العيش والبقاء. (مركز جيل للبحث العلمي، 2020، ص. 87)

***إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:** أيضا شاركت الجزائر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتلتزم بها كإطار قانوني ملزم في مواجهة الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر.

تشجع هذه الاتفاقية تعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة كل ما يتعلق بالأمن البيئي والمحافظة عليه، كما تدعم المنظمات والمبادرات المجتمعية، وتراهن على دورها الميداني وقدراتها التنظيمية والتوعوية في الأوساط المجتمعية.

***إتفاقية باريس للتغير المناخي 2015:** وضع اتفاق باريس حول المناخ سنة 2015 وحجر الأساس لنظام قانوني جديد لحماية البيئة من التغيرات المناخية، بموجب آلية أسفل، وهو الإتفاق الذي امتثلت له الجزائر وارتبطت بتنفيذ إلتزاماته والمتعلقة بالتخفيف من انبعاثات الغاز الدفين والتكيف مع التغيرات المناخية. (شلحة، 2023، ص ص. 115-118)

المبحث الثاني: تقييم دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر

المطلب الأول: نقاط القوة في اداء المجتمع المدني في المجال البيئي في الجزائر

تتأتى نقاط قوة المجتمع المدني البيئي وادائه في الجزائر من تنوع المهام والأدوار التي يقوم بها، وتتنوع هذه الأدوار بين الدور الإستشاري والتشاوري ، وعضويته في المؤسسات العمومية وإبداء الرأي حول المشاريع والقوانين البيئية (عبد الحليم كامل، 1993، ص ص. 41–49) ، وتقديم الملاحظات والرقابة على القرارات الإدارية (بركات، 2014، ص. 181)، وهو ما يمنحه أفضلية الحصول على المعلومات ومناقشتها والبرامج الحكومية والإطلاع عليها قبل صدوها وإبداء الرأي فيها، وهو ما يمنحه قوة التصور ورسم الاستراتيجيات والسياسات والتخطيط البيئي.

ومن جهة أخرى العضوية في بعض المؤسسات العمومية مثل عضوية الجمعيات في مؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، وهو ما يعكس توجه الدولة الفعلي إلى إشراك المجتمع المدني البيئي في صناعة القرار، ويضاف إلى هذه المؤسسات المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والوكالة الوطنية للنفايات.

ليأتي الدور التوعوي والتحسيسي كنقطة وركيزة أساسية ومكمن قوة أداء المجتمع المدني البيئي الذي يفرض نفسه كفاعل محوري من خلال العمل الجواري الدائم والعمل الميداني وقربه من واقع المشكلات البيئية والأخطار المحدقة بالبيئة، مما يجعل منه أكثر الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني البيئي لأنه يحتاج إلى استثمار كبير للجهد والوقت . (سلامة، 1994، ص. 34)

وتظهر قوة أداء المجتمع المدني البيئي من خلال التربية البيئية وأخلقة السلوك الفردي و الجماعي وتعزيز المواطنة البيئية .

يضاف إلى ما سبق حق التقاضي واللجوء إليه كنقطة قوة لأداء المجتمع المدني البيئي، حيث أن هذا الحق يعطي قوة إضافية وطابعا و إطارا يلجأ إليها المجتمع المدني البيئي من أجل ضمان عدم تعدي الأفراد وحتى المؤسسات والشركات على البيئة والحلول دون المساس بها.

المطلب الثاني: المعوقات والتحديات التي تواجه المجتمع المدني لتحقيق الامن البيئي في الجزائر

الفرع الأول: المعوقات الإدارية

على الرغم من أن عجز الدولة على مواجهة إنكشافات الأمن البيئي بمفردها أمر تقره ، تعمل على إشراك المجتمع المدني البيئي كشريك إجتماعي قادر على تقديم الإضافة ومواجهة الأخطار التي تهدد الأمن البيئي، إلا أنها قد تكون طرف في عرقلة عمل الجمعيات و المجتمع المدني في الجزائر من خلال الإدارة ، و يمكن توضيح المعوقات الإدارية في النقاط التالية

***صعوبة الحصول على المعلومات من الإدارة** : ففي عصر يزخر بالتكنولوجيا في مجال الإتصال و وسائل الإعلام المختلفة ، تواجه مؤسسات المجتمع المدني تحديا صعبا في الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بعملها ، إما بسبب عدم دقة المعلومات ، أو بسبب التضارب مع بعضها البعض ، و هو ما يضعف من فاعلية التخطيط و التنفيذ للبرامج المسطرة.

***صعوبة الحصول على الترخيصات** : حيث يصعب على الجمعيات الحصول على الترخيصات المتعلقة بنشاطاتها من طرف السلطات المعنية ، و هو ما يعرقل عملها و ادائها ويشمل حركتها ، حيث تستعمل التراخيص ربما كورقة ضغط أو ترويض للجمعيات بهدف عدم القيام بأعمال تعارضها أو تكشف خباياها (مختاري، 2013، ص ص. 50–51)

***التبعية الحكومية والحزبية:** حيث أنها بدلا من رسم أهداف خاصة بها والسعي لتحقيقها، تقوم بتنفيذ برامج مسطرة من الدولة كونها تابعة لها من حيث التأسيس والتمويل، بالإضافة إلى أنها قد تحيد عن مسارها الأصلي والذي هو خدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية إلى نشر إيديولوجيات وأفكار الحزب التابعة له.

الفرع الثاني: المعوقات المالية

بالإضافة إلى القيود الإدارية، تظهر العقبات المالية أيضاً كمعيق وحاجز أمام الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، من خلال ضعف الموارد المالية وقلة التمويل الذي يتلقاه من الدولة والسلطات المحلية واعتماده في غالب الأحيان على الوصايا والهبات.

إذ يعتمد في نشاطه على التمويل الذاتي وتمويل الدولة وإعاناتها له، فالتمويل الذاتي له يكون في اشتراكات أعضائه وهي اشتراكات عادة ما تكون ضعيفة ولا تفي بالغرض وهو الأمر الذي يعرقل نشاط المجتمع المدني البيئي ويرهن أهدافه. (دارس، 2005، ص. 96))

كما أن نشاط المجتمع المدني في المجال البيئي يختلف في طبيعته عن الجمعيات المهنية أو الحرفية نظراً لطبيعته كونه نشاط غير ربحي، ما يضعها في موقف ضعف خاصة في ظل الرهانات المالية الكبيرة لجمعيات الحفاظ على البيئة، ثم إن قانون الجمعيات يفرض خاصية عدم تحقيق الأرباح والوصاية والرقابة على الهبات والهدايا والتمويل الخارجي.

ما يجعل المجتمع المدني في الجزائر رهيناً خاصة للتمويل الحكومي وإعانات الدولة، وهي إعانات تستلزم إجراءات معقدة وكثيرة وتخضع إلى تخصيصات الدولة التي لا تكون في الغالب مستجيبة لحجم تطلعات ومتطلبات عمله، ويؤثر سلباً على نشاطه بحكم أهمية الجانب المالي من جهة ويجعله تابعا في قراراته ومواقفه للجهة الممولة. (بوحريرة، سنة النشر، ص. 167)

فإذا كان برنامج العمل الجمعوي يتم تسطيره وفق استراتيجية مدروسة تعود عليه بالربح المادي، فهنا تصبح العائدات التي تدرها الجمعيات هي أهم مورد مادي لها يعاد إستثماره لتحقيق الأهداف التي تخدمها، وهو ما يتطلب تسطير برنامج قوي للحصول على هذا العائد.

و نظرا لاكتفاء معظم الجمعيات البيئية في الجزائر على دعم الدولة و الهبات فقط ، فقد أصبحت تواجه و تتخبط في مشاكل مادية مما أثر على طريقة التسيير و بالتالي فشل المهام و بلوغ الأهداف .

وحتى تقوم الجمعيات بمهامها بأريحية بعيدا عن الضغوطات المالية (غزالة، سنة النشر، ص. 264) وجب تحديد تخفيضات قد تتعلق بالإيجار والطاقة مثلا، إلى جانب التخلي عن تلك الرقابة الصارمة على التمويل الأجنبي الذي تتلقاه ، والذي يتم ضياعه في عديد الأحيان بسبب الشروط الموضوعة لذلك .

الفرع الثالث: المعوقات الثقافية والإجتماعية

وتتعلق بالبيئة المحيطة التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات وأبرزها:

* **نقص الوعي البيئي:** حيث يشهد المجتمع الجزائري عامة نقص في الوعي وثقافة المشاركة الفردية والجماعية في حل المشاكل البيئية، بالإضافة إلى نقص ثقافة العمل التطوعي، وعدم الإحساس بالمسؤولية وانعدام الإنضباط الفردي.

* **نقص الجدية و الإهتمام بالعمل البيئي** : حيث تواجه المنظمات البيئية في الجزائر ضعف في الرغبة بالتطوع و الإنخراط في النشاط المدني ، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة و نقص ملحوظ في النشاط البيئي بين مؤسسات المجتمع المدني .

* **نقص الخبرة والكفاءة المطلوبة:** و هو ما يعيق تطورها في الوقت الذي يكون توفر الخبرة والكفاءة المطلوبة أساس لتعزيز ادائها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

* **نقص الشفافية:** حيث تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في الوصول إلى المعلومات البيئية، حيث تعترضها حواجز السرية المهنية التي تمنعها من التعمق داخل الإدارات العامة للحصول على الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبيئة. (Zanouda, 2024, pp. 128–129 & Bahi)

المطلب الثالث: آفاق تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر

الفرع الأول: تعزيز التشريعات القانونية

على الرغم من تمتع المجتمع المدني بدور المشاركة والمشاورة والإستشارة مع مؤسسات الدولة لتحقيق أهدافها، وحقه في اللجوء إلى القضاء كضمانة لتفعيل دور الرقابة المجتمعية

وحمل الإدارة على احترام قواعد البيئة، والمحافظة عليها عندما لا يستطيع تحقيق أهدافه بالطريقة الوقائية نتيجة لضعف أو عدم فعالية هذا الأسلوب (دراجي وسنوسي، 2018، ص ص. 160-162)، وعلى الرغم من التشريعات والنصوص الكثيرة المتعلقة بالبيئة إلا أن هذه التشريعات تظل بحاجة إلى التعزيز والتركيز على الجوانب المغفلة والتي تعرف نقصاً أو تعارضاً مع مؤسسات الدولة، والبحث عن كيفية تطبيق هذه القوانين والتشريعات على أرض الواقع، لذلك فإن الحاجة تبدو ملحة أكثر لإنشاء واستحداث مؤسسات قانونية تساعد في تطبيق تلك القوانين والنصوص التشريعية. وهو ما عكفت عليه الدولة من خلال استحداث مؤسسات تساهم في ترقية عمل المجتمع المدني، ويتجلى ذلك من خلال استحداث المشرع للمرصد الوطني للمجتمع المدني من خلال دستور 2020، (لعجال، ص ص. 112-114) مع أهمية الإشارة إلى أن الجانب المادي وضرورة التكوين هما أهم آفاق تفعيل دور المجتمع المدني في المجال البيئي نظراً لأهميتهما على أرض الواقع.

إن الحديث عن آفاق المجتمع المدني من حيث التشريعات القانونية يفرض التسليم بالعدد المتزايد لهذه النصوص والقوانين التي تصدرها الدولة والبحث عن آليات لتفعيل هذا الدور من جهة ورفع أو التدقيق في إجراءات التمويل ورفع مستوى الفاعلين في الجمعيات من خلال التكوين والتشريع له.

الفرع الثاني: تنمية قدرات الجمعيات

مثلما أشرنا إليه في الفرع الأول، فإن الجانب القانوني يعرف طفرة في عدد النصوص والتشريعات، وقد توجهت الدولة إلى إنشاء مؤسسات لتنظيم عمل المجتمع المدني والوصول به إلى دور أكثر فاعلية، ونضجا، لذا فإن الدور يأتي على تنمية قدرات المجتمع المدني ويقصد بذلك القدرات المالية والمادية والبشرية للجمعيات.

ولكون تنمية قدرات المجتمع المدني في المجال البيئي في الجزائر ضرورة ملحة، فإن الدولة تسطر برامج دورية تشرف عليها وزارة البيئة وجودة الحياة من خلال مؤسساتها خاصة المعهد الوطني للتكوينات البيئية، الذي يضطلع بكوادره وإمكانياته على تكوين ورفع مستوى اداء

المجتمع المدني من خلال دورات تكوينية وأيام دراسية لمختلف جوانب البيئة. (وزارة البيئة وجودة الحياة، د.ت.)

كما أن على الجمعيات تطوير وتحديث والتكوين في فهم التشريعات والقوانين لبناء ثقافة متعلقة بمجال نشاطها من جهة، وذلك من خلال المشاركة في برامج الدولة و الهيئات الدولية والمؤسسات الدولية غير الحكومية التي تتلائم ونشاطاتها وبرامجها خاصة البرامج التكوينية عن بعد و المنصات المختلفة في ظل ثورة المعلومات و وسائل التواصل الإجتماعي .

ورغم أهمية الجانب البشري والتكويني (رقبة، سنة النشر، ص. 869) والمعرفي، إلا أن دور القدرات المادية يبقى له الدور المحوري لتجسيد الأهداف، والذي على الدولة أخذه بعين الإعتبار من خلال رفع قيمة الإعتمادات المالية المخصصة للتكفل بتحقيق الأهداف البيئية وكذا حق الجمعيات البيئية في التعويضات عن الأضرار البيئية التي يلحقها الخواص بالبيئة، ومتابعة عملية تحصيلها

الفرع الثالث: دعم المشاركة المجتمعية

ويقصد بدعم المشاركة المجتمعية إتاحة الفرصة لجمعيات المجتمع المدني للتعبير عن آرائها في إعداد الخطط والسياسات الوطنية البيئية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها باعتبارها سياسة أفقية تهدف لدعم التنمية المستدامة وتحسين ظروف الحياة للبيئة والمجتمع. (جبالي، مصر)

وتعتبر المشاركة المجتمعية من ضمن الآليات التي إعتمدتها الجزائر في تفعيل دور الجمعيات البيئية بإشراكها في مختلف البرامج البيئية، بالإضافة الى إشراك مختلف الفئات الاجتماعية والتنسيق بين مختلف الفواعل الاجتماعية، مما يسهم في تنويع الأنشطة ويمكن من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ عليها. (عبنون وبلعيفة، 2022، ص ص. 461-463) وفي هذا الإطار لم تتوانى الدولة في إستشارة الجمعيات البيئية في كل القضايا المحلية، وكذا الإنصات للإنشغالات المقدمة، وهو ما تجسد في تأطير وتثمين المبادرات المحلية في إطار التسيير التشاركي والتنمية المستدامة.

وبالرغم من إتاحة الفرصة للمشاركة المجتمعية إلا أنها تفتقر للآليات الفعالة وهو ما يتطلب تحسيس الأفراد بأهمية الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في التصدي للتهديدات البيئية، وهو من شأنه خلق روابط وطيدة بين الفواعل المجتمعية، وتكريس الديمقراطية التشاركية في المجال البيئي. (جيلالي، 2023، ص. 1242)

الخاتمة

الخاتمة:

ختاما لما سبق ومن خلال رصدنا لأدوار المجتمع البيئي في الجزائرتوصلنا إلى النتائج التالية:

- يساهم المجتمع المدني في الجزائر في نشر الوعي البيئي من خلال الحملات التحسيسية، وتنظيم الأنشطة التطوعية، والمشاركة في التصدي للتهديدات البيئية، والمحافظة على الموارد الطبيعية وإستدامتها.
- الارتباط الوتيق بين القضايا البيئية والتنمية المستدامة، والإستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- ترتكز مساهمة المجتمع المدني في الجزائر لتعزيز الأمن البيئي على الإعلام الإداري، ومدى مصداقية المعطيات البيئية والإطلاع عليها في حينها، وذلك بهدف إستغلالها لتوعية الأفراد بحجم وآثار المخاطر البيئية والتي قد تمتد لعقود طويلة.
- تحقيق الأمن البيئي في الجزائر مرهون بمدى التفاعل والتنسيق بين المجتمع المدني والإدارة المحلية من جهة، والتعاون المشترك بين الجمعيات البيئية والأفراد والدولة من جهة أخرى.
- يعمل المجتمع المدني على ترسيخ الثقافة البيئية والتحفيز على تبني سلوكيات إيجابية كحملات النظافة الأسبوعية، وترشيد إستهلاك المواد.
- يرتبط الأمن البيئي في الجزائر بمدى دعم تطبيقات التنمية المستدامة، بدءا بتفعيل دور الجمعيات البيئية بهدف الحفاظ على العناصر البيئية، وإستقرار الوضع البيئي، وكذا توفير بيئة صحية وسليمة للفرد لتحقيق النمو الإقتصادي في إطار حوكمة بيئية مستقبلية.
- محدودية دور المجتمع المدني في الجزائر الممثل في الجمعيات البيئية يعود لقلة الدعم المالي، وضعف تطبيق التشريعات البيئية، بالإضافة إلى غياب ثقافة المشاركة المجتمعية، مما يؤثر سلبا على المبادرات الميدانية والتطوعية، وتحقيق الأمن البيئي في إطار التنمية المستدامة.
- بيروقراطية الإدارة والحصول على التراخيص اللازمة لتأسيس الجمعيات يعد عائق أمام المجتمع المدني والتي تحول دونما تأسيسها، وتفعيل عملها لمواكبة التهديدات البيئية المتسارعة، والسعي للتصدي لها والحد من آثارها.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير آليات عمل الجمعيات البيئية من خلال تكثيف الدورات التكوينية، وكذا مواكبة إستخدمات التطور الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

القوانين والوثائق الرسمية:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (1996) المعدل والمتمم .
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .
- المادة 35 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة .
- القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات.(2012)

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولًا: الكتب

- أبو بلال الحامد، عبد الله .(2004) .ثلاثية المجتمع المدني: عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا .بيروت: الدار العربية للعولمة .
- إبراهيم، سعد الدين .(1995) .المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي . القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .
- ابن منظور. (د.ت.) .لسان العرب .
- أمين، هويدي .(1991) .العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية .بيروت: دار الشرق .
- أحمد حسين حسن .(2000) .الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني . القاهرة: الدار الثقافية للنشر .
- بشارة، عزمي .(2000) .المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- ديلو، ستيفن .(2003) .التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني (ترجمة ربيع وهبة). المجلس الأعلى للثقافة .

قائمة المصادر والمراجع

- حسام شحادة .(2015) .المجتمع المدني .دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع .
- خالد مصطفى قاسم .(2012) .إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة .مصر: الدار الجامعية .
- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون .(2001) .المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- سمير قلاع الضروس .(2017) .مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية .الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع .
- صالح، ياسر .(2005) .المجتمع المدني والديمقراطية .بغداد: مطبعة الرواد .
- صليبا، جميل .(1991) .المعجم الفلسفي .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب .
- سايح، تركية .(2014) .حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري .مكتبة الوفاء القانونية .
- عبد الحليم كامل، نبيلة .(1993) .نحو قانون موحد لحماية البيئة .دار النهضة العربية .
- فرحات، يوسف شكري. (2001). معجم الطلاب .لبنان: بيروت، دار الكتاب العلمية.

ثانيا: المقالات العلمية

- أبو طير، نبيل، وشنيخر، عبد الوهاب. (2023) .إستراتيجية تسيير الموارد المائية في الجزائر وطرق استدامتها، مجلة دراسات إقتصادية، 17 (01).
- الحبيتري، نبيلة .(2017) .أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 04 (01).
- العلي، نجاح، (2009)، دور الاعلام البيئي في الحفاظ على البيئة، مجلة الحوار، (2526).
- بولكعيبات، أحلام .(2020) .المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 09 (04)

قائمة المصادر والمراجع

- باية، سي يوسف .(2021) .إدارة التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 06(02)
- بلعيور، الطاهر .(2006) .المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (15).
- بن عنتر، عبد النور .(2005) .تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، جلة السياسة الدولية، 40 (160)
- بوشقورة، ليندة، وعمروش، حليم .(2024) .حماية الثروة الغابية في الجزائر من ظاهرة التهريب عبر الحدود، دفاتر السياسة والقانون، 16 (02).
- بركات، عماد الدين .(2017) .مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي– الجمعيات البيئية نموذجا، مجلة معالم لدراسات القانونية والسياسية، (01).
- بختة، لعطب .(2022) .دور الجمعيات البيئية في ترسيخ مفهوم التربية البيئية ودعم الأمن البيئي من منظور القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 07 (02).
- بورفيس، زهية، وغبولي، منى .(2021) .دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، 03 (02)
- بوساق، اليازيد، ومجدان، محمد .(2022) .الأمن المائي: دراسة في تطور المفهوم والأهمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 09(02)
- بلحاج، أحمد، خلفة، نصيرة .(2025). الإنتقال الطاقوي في الجزائر: السياسات والتحديات في ظل المتغيرات الوطنية والدولة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 11(01).

قائمة المصادر والمراجع

- بن مقدم، مصطفى .(2012). الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة البترول في الجزائر–، المجلة الجزائرية للعولمة السياسات الإقتصادية،(03).
- بن قلوش، نوال .(2021). الأمن البيئي و الأمن الإنساني تكامل أم تقاطع ، مجلة أفاق علمية، 13(01).
- جيلالي، محمد .(2023) .الديمقراطية التشاركية في المجال البيئي وحدودها في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- جيلالي، محمد .(2024) .ظاهرة التصحر في الجزائر وآليات مكافحتها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 09(02).
- حمود، صبرينة .(2022) .تداعيات التحديات البيئية على الرفاه الإنساني، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 09 (02).
- حسونة، عبد الغاني .(2017) .التخطيط البيئي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، (08)
- حسيبة، رحماني .(2022) .الأمن البيئي كدعامة أمان في حماية البيئة والتنمية المستدامة. مجلة القانون والعلوم السياسية، 08 (02).
- حليفة، محمد .(2022) .مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية بالجزائ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 05(01).
- حمياز، سمير .(2021) .دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 18(02)
- حميد، واضح. 2024. السياسات البيئية ودورها في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 08(01).

قائمة المصادر والمراجع

- حساني، حسين. (2014). إدارة خطر الكوارث الطبيعية في الجزائر–الواقع والأفاق– ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (11).
- خليل مبارك، شريف. (2023). التجربة الجزائرية في تسيير المخاطر الكبرى والكوارث الطبيعية–حرائق الغابات نموذجا–، مجلة القانون والعلوم السياسية ،09(02).
- رداف، لقمان .التلوث الصناعي في البيئة الحضرية وآثاره الصحية والبيئية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية العدد الاقتصادي 230، جامعة قسنطينة 02.
- راشدي، كمال، وينون، فاطمة الزهراء .(2023) .تهديدات الأمن البيئي في الجزائر حوليات جامعة الجزائر 01، 37(02).
- زياني، زيدان، إنعكاسات الأمن البيئي على الأمن القومي للدول –دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية، 09(02)
- سلامة، أحمد عبد الكريم .(1994) .البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية .
- سلاماتي، ليلى .(2023) .محاربة التصحر: تجربة السد الأخضر في الجزائر .
- شلحة، حسين .(2023) .امتثال الجزائر لاتفاق باريس حول المناخ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.
- شعشوع، قويدر وآخرون .(2020) .دور الغابات في حفظ التنوع البيولوجي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة،06(02).
- شرابة، عبد القادر، عياد، محمد سمير.(2025). دور الموارد الطبيعية في تعزيز التنمية المحلية في المناطق الحدودية الجزائرية:الفرص والتحديات، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية،08(01).

قائمة المصادر والمراجع

- طجين، سمير، ورايس، فاطمة الزهراء .(2025) .إستراتيجية الانتقال الطاقوي آفاق 2035 كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 14(02).
- طواهرية، منى .(2017) .نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر الجلة الجزائرية للأمن والتنمية 11(02).
- عبنون، فرحات، وبلعيفة، أمين .(2022) .دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
- غنيمي، طارق .(2025) .الأضرار البيئية وانعكاساتها على الأمن البيئي والتنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 12(02)
- لعجال، منى .الآليات التشريعية والمؤسساتية لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في تحقيق التنمية المحلية .
- مختاري، مريم .(2013) .المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية .
- مكتفي، نادية .(2025) .التهديدات البيئية وتأثيرها في تبني استراتيجيات تعزيز الأمن البيئي، قصد بلوغ التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 10(01).
- مسعودي، يوسف، وبوشي، يوسف .(2019) .تكريس حق الجمعيات في التقاضي ضمانة لتحقيق حوكمة بيئية فعالة .
- مسيح الدين، تسعديت، وحدرباش، لوهاب .(2022) .إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية،07(01).
- هوشات، فوزية .(2018) .الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والإخوى منتوري قسنطينة. ب (50)

- يوسفي، فايزة. (2023). دور المجتمع المدني في بلوغ غاية الأمن البيئي على المستوى المحلي. مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية. 7(01) .

ثالثا: التقارير

- سخري، منال .(2025) .التغير المناخي في الجزائر: حوكمة مستدامة و3 محاور .
- سخري، منال .(2025) .دور الغابات الجزائرية في مواجهة تحديات تغير المناخ .
- الوكالة الدولية للطاقة (IEA). (2025). National Climate Resilience Assessment for Algeria.
- المرصد الوطني للمجتمع المدني .الاتفاقية الإطار للشراكة والتعاون مع شبكة جمعيات حماية البيئة والتغيرات المناخية .
- المجلس الشعبي الوطني. منشور مؤتمر .COP29
- جبالي، عبد الفتاح .المشاركة الشعبية في التخطيط وإعداد الموازنات .

رابعا: الأطروحات ومذكرات الماجستير

- آمال قرساس .(2023) .المؤسسات الدولية وحماية البيئة: إشكالية الاتصال بين البعد الدولي والواقع المحلي .جامعة الجزائر 3 .
- بركات، كريم .(2014) .مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة .جامعة مولود معمري، تيزي وزو .
- جمال، واعلي .(2009) .الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث: دراسة مقارنة .جامعة تلمسان .
- بالة، عمار .(2012) .مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .جامعة باتنة .
- جويدة حمزاوي .(2010) .التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط .جامعة باتنة .

- حمايدي، عز الدين .(2005) .دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية .جامعة قسنطينة .
- حواس، صباح .(2015) .المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر: واقع وآفاق . جامعة سطيف .
- دعموش، فاطمة الزهراء .(2010) .سياسة التخطيط البيئي في الجزائر .جامعة تيزي وزو .
- زغيب، وجدان، ووناس، مريم .(2023) .دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر .جامعة الوادي .
- سليم قسوم .(2010) .الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية .جامعة الجزائر 3 .
- عوينان، عبد القادر .(2008) .تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة .جامعة البليدة .

خامسا: المواقع الإلكترونية

- وزارة البيئة وجودة الحياة. الموقع الرسمي .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Livre:

- Roche, J.-J. (2004). Théories des relations internationales. Paris: Montchrestien.

Article :

- Chornoz, O., &Aggeri, F. (2012). Gouvernance environnementale et participation du public.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
مقدمة	2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني	10
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدنى	10
الفرع الأول: لغة	10
الفرع الثاني: إصطلاحا	12
الفرع الثالث: مفهوم المجتمع المدني من خلال تعاريف بعض المختصين	13
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدني	14
الفرع الأول: تطور المجتمع المدني في الفكر الغربي	14
الفرع الثاني: تطور المجتمع المدني في الفكر الإسلامي	17
الفرع الثالث: تطور المجتمع المدني في الفكر الجزائري	18
المطلب الثالث: المجتمع المدنى (الأركان، الخصائص، الوظائف)	19
الفرع الأول: أركانه	19
الفرع الثاني: خصائصه	20

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: وظائفه	**21**
المبحث الثاني: ماهية الأمن البيئي	**22**
المطلب الأول: تعريف الأمن البيئي	**23**
المطلب الثاني: علاقة الأمن البيئي بالمصطلحات الأخرى	**25**
الفرع الأول: النظام البيئي	**25**
الفرع الثاني: التوازن البيئي	**25**
الفرع الثالث: التنمية المستدامة	**26**
المطلب الثالث: فروع الأمن البيئي وآلياته	**27**
الفرع الأول: فروعه	**27**
الفرع الثاني: آلياته	**27**
المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن (تحولات مفهوم الأمن من الأمن التقليدي الى الأمن الموسع)	**28**
أولا: مفهوم الأمن حسب الأطر النظرية الوضعية	**28**
المطلب الأول: النظرية المثالية	**29**
المطلب الثاني: الواقعية والواقعية الجديدة	**30**
المطلب الثالث: الليبرالية والليبرالية الجديدة	**31**
ثانيا: مفهوم الأمن حسب الأطر النظرية ما بعد الوضعية	**32**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: المنظور البنائي	**32**
المطلب الثاني: المنظور النقدي الإجتماعي	**33**
المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن	**33**
الفصل الثاني: واقع الأمن البيئي في الجزائر	
المبحث الأول: محددات الأمن البيئي في الجزائر بين الموارد والتهديدات والسياسات	**38**
المطلب الأول: مقومات الأمن البيئي في الجزائر	**38**
الفرع الأول: الثروات الطبيعية الباطنية	**38**
الفرع الثاني: الموارد المائية	**39**
الفرع الثالث: الغابات والتنوع البيولوجي	**40**
المطلب الثاني: التهديدات البيئية في الجزائر	**41**
الفرع الأول: إستنزاف الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة	**41**
الفرع الثاني: التلوث والتغيرات المناخية	**42**
الفرع الثالث: النمو السكاني والكوارث الطبيعية	**46**
الفرع الرابع: التصحر	**48**
المبحث الثاني: تداعيات التهديدات البيئية في الجزائر وآليات مواجهتها	**49**
المطلب الأول: تداعيات التهديدات البيئية في الجزائر	**49**

فهرس المحتويات

الفرع الأول: على الأمن الصحي	**50**
الفرع الثاني: على الأمن الاقتصادي والإجتماعي	**51**
المطلب الثاني: آليات مواجهة التهديدات البيئية في الجزائر	**52**
الفرع الأول : سياسة التخطيط البيئي	**52**
الفرع الثاني: سياسة الإنتقال الطاقوي	**53**
الفرع الثالث: الآليات القانونية والتشريعية	**54**
الفصل الثالث: جهود المجتمع المدني لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر	
المبحث الأول: آليات وإسهامات المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر	**59**
المطلب الأول: التوعية والتحسيس البيئي	**59**
الفرع الأول: الحملات التوعوية	**59**
الفرع الثاني: نشر الثقافة البيئية	**60**
المطلب الثاني: المشاركة في حماية البيئة والتنمية المستدامة	**61**
الفرع الأول: المبادرات الميدانية	**61**
الفرع الثاني: المشاركة في المشاريع البيئية	**62**
المطلب الثالث: التعاون والشراكة مع الفاعلين الدوليين والحكوميين	**64**
الفرع الأول: التعاون مع الدولة	**64**

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: التعاون والشراكة مع المنظمات والهيئات الدولية	**65**
المبحث الثاني: تقييم دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر	**68**
المطلب الأول: نقاط القوة في آداء المجتمع المدني في المجال البيئي في الجزائر.	**68**
المطلب الثاني: المعوقات والتحديات التي تواجه المجتمع المدني لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر.	**69**
الفرع الأول: المعوقات الإدارية	**69**
الفرع الثاني: المعوقات المالية	**70**
الفرع الثالث: المعوقات الثقافية والإجتماعية	**71**
المطلب الثالث: آفاق تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر	**71**
الفرع الأول: تعزيز التشريعات القانونية	**71**
الفرع الثاني: تنمية قدرات الجمعيات	**72**
الفرع الثالث: دعم المشاركة المجتمعية	**73**
الخاتمة	**76**
قائمة المصادر والمراجع	**79**
فهرس المحتويات	**/**
فهرس الجدالول	**/**

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال	/
ملخص الدراسة	/

فهرس المحتويات

فهرس الجداول:

العنوان	الصفحة
جدول رقم01: جدول يوضح نسبة التصحر في الجزائر (ألف هكتار)	**43**

فهرس المخططات

العنوان	الصفحة
مخطط01: يوضح نسبة التزايد السكاني في الجزائر من سنة 2000 الى 2026	**40**

الملخص

الملخص

تناولت الدراسة دور المجتمع المدني في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر، باعتباره مجموعة من التنظيمات الطوعية والمستقلة التي تعمل بالتعاون مع الدولة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تطرقت إلى مفهوم الأمن البيئي بوصفه مرتبطا بحماية الموارد البيئية ومواجهة التهديدات والتحديات التي تؤثر في استدامتها، كما ركزت الدراسة على إبراز إسهامات المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي من خلال نشر الوعي البيئي، وتنفيذ حملات التحسيس، وتشجيع المشاركة المجتمعية في المشاريع البيئية، إضافة إلى بناء شراكات مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية. كما أكدت ضرورة تبني إستراتيجيات فعالة لمواجهة التدهور البيئي في إطار التنمية المستدامة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن للمجتمع المدني دورا محوريا في تعزيز الأمن البيئي في الجزائر، مما يستدعي دعم هذا الدور عبر تطوير التشريعات، وتنمية قدرات الجمعيات البيئية، وتعزيز مشاركة المواطنين في الجهود الرامية إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

Abstract:

This study examined the role of civil society in promoting environmental security in Algeria, considering it as a set of voluntary and independent organizations that work in cooperation with the state to protect the environment and achieve sustainable development. It also addressed the concept of environmental security as being closely linked to the protection of environmental resources and the confrontation of threats and challenges that affect their sustainability.

The study focused on highlighting the contributions of civil society to achieving environmental security through raising environmental awareness, implementing awareness campaigns, encouraging community participation in environmental projects, and building partnerships with governmental institutions and international organizations. Furthermore, it emphasized the need to adopt effective strategies to address environmental degradation within the framework of sustainable development.

The study concluded that civil society plays a pivotal role in enhancing environmental security in Algeria. Therefore, strengthening this role requires the development of appropriate legislation, the enhancement of the capacities of environmental associations, and the promotion of citizens' participation in efforts aimed at protecting the environment and achieving sustainable development.